

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٦١

الاثنين، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/71/670)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض المعمم في الوثيقة A/71/670، التي تتضمن مشروع قرار أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ١٢ من تقريرها. وفيما يلي نص مشروع القرار:

”إن الجمعية العامة،

”وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض

والتوصية الواردة فيه،

”توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.“

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة وثائق التفويض، السيد

نكتون مهورا، الممثل الدائم لملاوي، ليعرض تقرير اللجنة.

السيد مهورا (ملاوي) (رئيس لجنة وثائق التفويض)

(تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن لجنة وثائق التفويض، يشرفني

أن أعرض تقرير اللجنة بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول

الأعضاء إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة الوارد

في الوثيقة A/71/670.

إن لجنة وثائق التفويض، وقد فحصت وثائق تفويض

الممثلين في اجتماعها المعقود في ٨ كانون الأول/ديسمبر، قد

اعتمدت بدون تصويت مشروع قرار بقبول وثائق التفويض.

كما أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار

المتعلق بوثائق تفويض الممثلين في الدورة الحالية للجمعية

العامة، الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة.

وأود الإشارة إلى أنه بعد انعقاد لجنة وثائق التفويض،

تسلم أمين اللجنة وثائق التفويض الرسمية بالشكل المطلوب

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1643159 (A)



البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)
انتخابات ملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات
أخرى

(أ) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/71/641)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة
٤٢/٤٥٠، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء
على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب
الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة الأمين
العام الواردة في الوثيقة A/71/641، والتي تتضمن ترشيحات
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملء الشواغر في اللجنة التي
ستطراً نتيجة انتهاء فترة ولاية إثيوبيا وبنن وجمهورية كوريا
والصين والمغرب وهايتي واليابان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٦. ويجوز إعادة انتخاب تلك الدول على الفور.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بعد ١ كانون الأول/يناير،
ستبقى الدول التالية أعضاء للجنة: الاتحاد الروسي، الأرجنتين،
أرمينيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)،
إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بوركينا فاسو، بيرو،
بيلاروس، جمهورية تزانيا المتحدة، زيمبابوي، العراق،
غينيا الاستوائية، فرنسا، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)،
الكاميرون، كوبا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، الولايات المتحدة
الأمريكية. وعليه، فإن الدول الـ ٢٥ تلك غير مؤهلة لهذه
الانتخابات.

أود الآن أن أبلغ الأعضاء بأن الدول التالية رشحتها
المجلس الاقتصادي والاجتماعي: اريتريا والسنغال ومصر
لشغل المقاعد الثلاثة من الدول الأفريقية؛ وبنغلاديش

في المادة ٢٧ من النظام الداخلي فيما يتعلق بأوغندا. وعليه،
يطلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار بالموافقة
على تقرير لجنة وثائق التفويض.

أخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة وللأمانة
العامة لتسهيل عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن
في مشروع القرار المعنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة
الجمعية العامة الحادية والسبعين"، الذي أوصت لجنة وثائق
التفويض باعتماده في الفقرة ١٢ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت. فهل
لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣٢/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية إيران
الإسلامية الكلمة لشرح موقفه بشأن القرار الذي اتخذ للتو.
وأذكر الأعضاء بأن شرح الموقف مدته ١٠ دقائق وينبغي أن
تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم
بالإنكليزية): لقد انضم وفدي إلى التوافق في الآراء بشأن
القرار الذي اتخذ للتو. ومع ذلك، أود أن أعرب عن تحفظ
وفدي على تلك الأجزاء من التقرير الوارد في الوثيقة A/71/670
والقرار التي يمكن تأويلها على أنها اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة ترغب في أن تنهي نظرها في البند الفرعي (ب) من البند
٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنيء الدول التي أُنتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

أذكر الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أرجأ ترشيحات عضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وعضو آخر أيضا من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لفترة تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وسيكون بوسع الجمعية أن تبتّ في هذين الشاغرين بعد تلقي الترشيحات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بذلك نكون قد احتتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ٨٨ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/71/322)

مشروع القرار (A/71/L.35)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليتولى عرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١٥.

السيد أمانو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): أو أن أبدأ بتقديم أحر التهاني للسيد أنطونيو غوتيريش، الذي أدى اليمين اليوم بصفته الأمين العام للأمم المتحدة. وأتمنى للسيد غوتيريش كل النجاح في دوره الجديد، وأتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون. وأتمنى للسيد بان كي - مون الصحة والسعادة في المستقبل.

وجمهورية كوريا والصين لشغل المقاعد الثلاثة من دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وهابتي للمقعد الوحيد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ينبغي أن تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أشير إلى الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء اقتراع سري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية ودول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إما مساويا لعدد المقاعد الواجب ملؤها في كل مجموعة من تلك المجموعات أو أقل منها.

بالتالي هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان الدول التي رشحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي تحديدا، إريتريا، بنغلاديش، جمهورية كوريا، السنغال، الصين، مصر، هايتي - أعضاء منتخبين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

بزيارة إلى البرازيل للوقوف على جهودها لمكافحة فيروس زيكا وتأثير المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية.

ولا يزال تحسين الوصول إلى العلاج الفعال للسرطان في البلدان النامية إحدى الأولويات العليا للوكالة الدولية. ومن خلال أنشطة مثل برنامجنا للعمل من أجل علاج السرطان، فإننا نساعد البلدان على وضع برامج شاملة لمكافحة السرطان. وتم إحراز تقدم حقيقي في توافر علاج السرطان في السنوات الأخيرة في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، أنشئت مراكز جديدة لاختصاصيي علاج السرطان. ويعود اختصاصيو علاج السرطان واختصاصيو الفيزياء الطبية إلى أوطانهم بعد تلقي التدريب المكثف في الخارج بدعم من الوكالة الدولية. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات كبيرة وستحافظ الوكالة الدولية على تركيزها على مكافحة السرطان. ونحن شريك فعال في برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته، الذي يهدف إلى الحد من الوفيات بسبب سرطان عنق الرحم في البلدان المشاركة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. ويتمثل دورنا في ذلك البرنامج الهام في تحسين الوصول إلى العلاج الإشعاعي.

وسيعقد المؤتمر الدولي الأول بشأن برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية في فيينا في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه العام المقبل. والهدف من المؤتمر ضمان زيادة فهم أعمالنا بشأن المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة. وأناشد جميع البلدان أن تشارك في المؤتمر.

ويكتسي بناء القدرات أهمية حيوية في جميع مجالات أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمنذ عام ١٩٥٨، شغل أكثر من ٤٨.٠٠٠ من العلماء والمهندسين مناصب للزمالات والزيارات العلمية من خلال برنامج التعاون التقني للوكالة، على السواء في مختبرات الوكالة وفي مرافق شركائنا في جميع أرجاء العالم. وواصل العديد من هؤلاء العلماء والمهندسين

وهذا العام، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاحتفال بذكرها السنوية الستين. ومن البلدان الـ ٢٦ التي صدقت على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، تحولنا إلى منظمة عدد أعضائها ١٦٨ دولة تمتد عبر الكرة الأرضية. ومهمتنا هي "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، ولا يزال عدد عضويتنا يزداد. وساعدت الوكالة في تحسين الصحة وتحقيق الرخاء لملايين الناس بجعل العلوم والتكنولوجيا النووية متاحة في مجالات الرعاية الصحية، والطاقة، والأغذية والزراعة، والصناعة، والمجالات الأخرى. ويسهم مفتشو الوكالة الدولية في صون السلام والأمن الدوليين بالتحقق من عدم استخدام المواد النووية إلا للأغراض السلمية.

وعلى مر السنين، تعاملنا مع بعض أهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وتشمل تلك المسائل التحقق النووي في العراق وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسأقول المزيد فيما يتعلق بذلك المجال من أعمالنا بعد لحظات. أولاً، أود أن أشير إلى أن الأعوام الـ ٦٠ الماضية أثبتت أن العلوم والتكنولوجيا النووية تضطلع بدور هام في دعم هدف تحقيق التنمية المستدامة. وحالياً تنشط الوكالة في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع، والصحة البشرية، والطاقة، وتغير المناخ وحماية المحيطات.

ويمثل برنامجنا للتعاون التقني الآلية الرئيسية من أجل تقديم خدمات الوكالة الدولية إلى الدول الأعضاء. وفي هذا العام، شملت أعمالنا مساعدة البلدان في نصف الكرة الغربي على الاستجابة لتفشي فيروس زيكا. وما فتئت بحوثنا تكتف في مجال سبل تكييف تقنية تعقيم الحشرات لمكافحة بعوضة إيدس، التي تنقل فيروس زيكا. وفي الشهر الماضي، قمت

المياه. سيعقد المؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين في أبوظبي في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومن الجدير بالذكر أن بناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان يسير وفق الجدول الزمني المحدد. وتوقع كازاخستان أن يتم إعداد مرفق التخزين والاستعداد لاستقبال اليورانيوم المنخفض التخصيب في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

أما وإذا أنتقل الآن إلى الأمان النووي، فقد بدأنا العمل بشأن استعراض السلامة النووية الذي سيقدم إلى مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠١٧. وسوف يبين الدروس المستفادة من التجارب في مجال السلامة النووية وتحديد أولويات عملنا في المستقبل بغية تعزيز السلامة. ونعزم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى قضايا من قبيل سلامة المصادر المشعة المستخدمة في الصناعة، والرعاية الصحية، والتطبيقات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة. وهناك اعتراف واسع النطاق مؤداه أن العالم لا يمكن أن يكون أبدا راضيا عن السلامة النووية وبأنه يجب الحفاظ على ثقافة الأمان القوية في كل مكان.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنتدى العالمي من أجل تعزيز الأمن النووي. وتسعى البلدان بشكل متزايد إلى الحصول على مساعدتنا في التقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر وقوع الأسلحة النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. وفي الأسبوع الماضي، انعقد في فيينا على المستوى الوزاري المؤتمر الدولي الثاني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي. وضم الاجتماع حوالي ٢٠٠٠ مشارك، من بينهم أكثر من ٤٥ وزيرا يمثلون أكثر من ١٣٠ دولة عضوا. والإعلان الوزاري الذي اعتمده رحب بالأثر الإيجابي لزيادة زيادة جهود الوكالة في مجال الأمن النووي.

الاضطلاع بدور رئيسي في بناء القدرات في مجال العلوم النووية في بلدانهم. وفي الأعوام الأخيرة، قدمت إلى الجمعية العامة تقارير عن خططنا لتحديث تطبيقات مختبراتنا النووية التي تقع بالقرب من فيينا. فالمختبرات هي المحرك لقدر كبير من الدعم التقني الذي نقدمه للدول الأعضاء. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأنه بدأ تشييد المبنى الأول من المبنيين الجديدين، وهو مختبر مكافحة الآفات الحشرية.

سيبدأ تشييد المبنى الثاني قريبا.

عندما تسلمت مهام منصبتي، ذكرت أن الطاقة النووية لا ينبغي أن تكون حكرا على البلدان المتقدمة النمو، بل ينبغي أيضا أن يكون بوسع البلدان النامية استخدامها. إذ أن الطاقة النووية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين أمن الطاقة، بينما تعمل أيضا على إمداد الطاقة بالكميات الكبيرة والمتنامية اللازمة للتنمية. ويوجد الآن ٤٥٠ مفاعلا للطاقة النووية قيد التشغيل في ٣٠ بلدا ويوجد أيضا ٦٠ مفاعلا جديدا قيد الإنشاء. ومن الجدير بالذكر أن نحو ٣٠ بلدا من البلدان النامية تنظر في إدخال الطاقة النووية. وإذا ما اختارت البلدان استخدام الطاقة النووية، فسوف ندمعها بهمة في كل خطوة من رحلتها لكي تتمكن من استخدامها بشكل آمن ومأمون ومستدام. في عام ٢٠١٧، من المتوقع أن تتاح على شبكة الإنترنت أول أربعة مفاعلات للطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة.

شاركت الوكالة في مناسبات جانبية منبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، وانعقدت في مراكش، بالمغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى إبراز فوائد الطاقة النووية في الحد من غازات الدفيئة، أوضح الخبراء في الوكالة الدعم الذي نقدمه إلى الدول الأعضاء في مجال استخدام التقنيات النووية وتقنيات النظائر للتصدي للتحديات البيئية الخطيرة، مثل تآكل التربة، والتلوث، وتدهور نوعية

في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فلعل الجمعية تذكر أنه في أيار/مايو ٢٠١١، أفدت بأن هناك احتمالاً كبيراً جداً أن يكون أحد المباني المدمرة في موقع دير الزور يشكل مفاعلاً نووياً كان ينبغي إخطار الوكالة بوجوده (انظر A/66/PV.48). مرة أخرى أحث سوريا على التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتصل بالمسائل العالقة.

في السنوات الأخيرة، أثبتت الوكالة قدرتها على النجاح في إدارة المشاريع الواسعة النطاق. وقد استجبتنا بسرعة لأزمات، مثل فيروس إيبولا وفيروس زيكا. وقد عملنا على زيادة نسبة النساء بدرجة كبيرة في المواقع القيادية. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

يجري العمل الآن على قدم وساق بشأن برنامج الوكالة وميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وما زلنا ندرك تماماً استمرار القيود المالية لدى العديد من الدول الأعضاء، ونعمل بهمة على تنفيذ تدابير الكفاءة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل لمواردنا المحدودة. ومع ذلك، فإن الطلب الجديد والمتزايد من الدول الأعضاء على الخدمات التي تقدمها الوكالة سيقضي زيادة متواضعة في ميزانيتها.

في السنوات القادمة ستواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحديات عديدة في جميع مجالات عملها. إنني لعلني ثقة بأنه بفضل جهود موظفينا ذوي الكفاءات العالية والدعم القوي من الدول الأعضاء في توفير الموارد التي نحتاج إليها سوف نواصل تقديم الخدمة مع الإبقاء على المعايير الرفيعة التي تتوقعها منا دولنا الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه لتقرير الوكالة.

تتمثل الأداة الرئيسية للأمن النووي في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التي دخلت أخيراً حيز التنفيذ في أيار/مايو، بعد ١١ عاماً على اعتمادها. وفي هذا الصدد، نحض جميع البلدان على الانضمام إلى الاتفاقية والتعديل المدخل عليها.

سأنتقل الآن إلى التحقق النووي. تنفذ الوكالة الضمانات في ١٨١ دولة، منها ١٧٤ دولة لديها اتفاقات ضمانات شاملة دخلت حيز التنفيذ. وبوصفي المدير العام للوكالة، شجعت البلدان على تنفيذ البروتوكول الإضافي الذي يشكل أداة قوية للتحقق ويعطي الوكالة إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات والمواقع. لقد ارتفع عدد البلدان التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة من ٩٣ بلداً في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٩ بلداً حالياً. واعتباراً من عام ٢٠٠٣ فصاعداً، عملت الوكالة على التحقق من برنامج إيران النووي. إن عملنا أمر لا غنى عنه في تمهيد الطريق أمام الدبلوماسية التي حققت إنجازاً كبيراً في العام الماضي تجسد في خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن المهم جداً أن يمثل الاتفاق المكاسب الواضحة للتحقق النووي في إيران. ونحن الآن بصدد التحقق والرصد بشأن تنفيذ إيران للالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا العمل سيستمر لسنوات عديدة. ولكي يُكتب النجاح للاتفاق، من الأساسي أن تعمل إيران على التنفيذ الكامل لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. مرة أخرى أحض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال امتثالاً كاملاً لتعهداتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون على الفور مع الوكالة في تنفيذ اتفاق ضماناتها، وحل جميع المسائل المعلقة. وتؤكد الوكالة استعدادها للاضطلاع بدور جوهري

وعلاوة على ذلك، تود جنوب أفريقيا التشديد على الدور المركزي للوكالة في تنفيذ نظامها للتحقق المتعلق بالضمانات، والذي يضطلع بدور أساسي في التحقق من الطابع السلمي لبرامج الطاقة النووية. و جنوب أفريقيا، بوصفها البلد الوحيد الذي فكك طوعا برنامجه للأسلحة النووية بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبتوجيه منها، يمكنها أن تشهد على الدور الذي لا غنى عنه لنظام الضمانات التابع للوكالة.

ويشرف جنوب أفريقيا كثيرا أن ترأس مجلس محافظي الوكالة لهذا العام، ممثلة في سفيرنا المقيم في فيينا، السيد تيبوغو سيوكولو. ويسرنى، في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال، أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (A/71/L.35).

لقد أجرى وفد بلدي جولتين من المشاورات، إحداهما في فيينا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، والأخرى في نيويورك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتضمن مشروع القرار تحديثات تقنية فحسب لقرار العام الماضي ١٠/٧٠. ويستند مشروع القرار هذا، الذي تعتمد الجمعية العامة سنويا، إلى اتفاق تعاون طويل الأمد بين الأمم المتحدة والوكالة، أبرم في عام ١٩٥٧.

ويرى وفد بلدي أن الغرض من مناقشة اليوم - مشروع القرار الحالي - هو منح عموم الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة فريدة لمواكبة الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال السنة المشمولة بالتقرير، وكذلك فرصة للتعهد بتقديم دعمها لعمل الوكالة المتواصل.

في الختام، فإن مشروع القرار، في جملة أمور، يحيط علما بالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية السنوية الستين، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويعيد مشروع القرار كذلك تأكيد الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/71/L.35.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ أولا بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون، على عمله الممتاز على رأس الأمم المتحدة. كما أرحب بالسيد أنطونيو غوتيريش وأتعهد بدعمنا له والتزامنا بالعمل معه في قيادته للمنظمة.

إننا نرحب ترحيبا تاما بالبيان الذي أدليت به، السيد الرئيس، في مستهل جلسة اليوم، والذي شدد باقتدار على أهمية الجمعية العامة ودورها في عالم اليوم. كما أود أن أعرب عن التقدير الصادق لوفد بلدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه الموجز والوافي لتقرير الوكالة عن عام ٢٠١٥ (انظر A/71/322) وعلى تقديمه تحديثات قيمة بشأن أنشطة الوكالة لعام ٢٠١٦.

تؤيد جنوب أفريقيا أولويات وعمل الوكالة تأييدا تاما، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته الوكالة خلال فترة ٢٠١٥. وما فتئت جنوب أفريقيا تؤكد، في ذلك الصدد، أن التطبيقات النووية للوكالة في مجالات من قبيل الزراعة وإنتاج المحاصيل والأمن الغذائي والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية والتكنولوجيا النووية وصحة الحيوان تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، مما يساعد تلك البلدان - وخاصة الدول الأفريقية - في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا الدعم الذي تتشاطره العديد من الدول الأعضاء للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة تقديمها المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، من أجل تعزيز الفوائد التي يمكن جنيها من الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية.

بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه الكامل لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الذي وافقت عليه الدول الأطراف في المعاهدة في قرار بشأن الشرق الأوسط خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ وعلى النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي من عناصر نظام عدم الانتشار النووي وهو يؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حالات عدم الامتثال. ويدرك الاتحاد الأوروبي كذلك تحديات الانتشار الخطيرة التي لا تزال تشكل تهديدا للأمن الدولي والحاجة إلى إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية لها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بعد مرور أكثر من سنة على إبرام الاتفاق التاريخي بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران بشأن برنامج إيران النووي. ويسلط هذا الاتفاق الضوء على أهمية تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الدولي القائم في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوا - كامون (كوت ديفوار).

ويكرر الاتحاد الأوروبي ضرورة تقييد إيران الصارم بجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وتعاونها بشكل

الذرية وتطبيقها العملية في الأغراض السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي مسائل الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي. وأخيرا، يدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى أن "تواصل دعمها لأنشطة الوكالة".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة آدمسن (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتفيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والارتباط والمرشح المحتمل للانضمام، البوسنة والهرسك؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يسرنا أن نؤيد مشروع القرار (A/71/L.35) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو تقرير يؤكد مرة أخرى الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية وفي المساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وكذلك في نقل التكنولوجيا وفي التحقق والأمان والأمن في المجال النووي. ونشير كذلك مع الارتياح إلى الدعم القوي الذي تم الإعراب عنه لعمل الوكالة.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بتعزيز الانضمام العالمي لاتفاقات عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ونحن ننظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصراً حيوياً في مواصلة تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وندعو الدول التي لم تنضم

ويولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية قصوى لتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي المطبقة، فضلا عن الاستمرار في تحسينها وتعزيزها على الصعيد الدولي. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي عدة توجيهات لتعزيز إطار الأمان للمنشآت النووية وما زال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يواصلان تنفيذها. وينشئ إعلان فيينا بشأن الأمان النووي مبادئ مماثلة لتوجيهاتنا المتعلقة بالأمان النووي وسنولي اهتماما جادا لتنفيذ القرارات المتخذة في إعلان فيينا، في جملة أمور، عبر التحضير للمشاركة في الاجتماعات الاستعراضية المقبلة لاتفاقية الأمان النووي. ويشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهمية تنفيذ التقرير المعنون "البناء على خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي". ومن شأن الأخذ بعين الاعتبار بأولويات الأمان النووي أن يساعد الوكالة في ضمان جدوى عملها حيثما تشتد الحاجة إليه، مع تفادي تكرار الأنشطة التي تم تنفيذها في أماكن أخرى واستخدام مواردها على النحو الأفضل.

وفي إطار استراتيجيته لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، يؤيد الاتحاد الأوروبي بنشاط قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) إلى جانب المبادرات الدولية الأخرى مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وفريق الاتصال غير الرسمي المعني بالأمان النووي، الذي يسهم في تعزيز الأمن النووي ما دام الاتحاد الأوروبي يؤيد عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. ومن أصل مبلغ ٢٦٠ مليون يورو مخصص للتخفيف من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيد العالمي، تم تخصيص أكثر من ١٠٠ مليون يورو للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ لمبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

كامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على ضرورة التصديق المبكر على البروتوكول الإضافي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما مهمة الوكالة الدولية الطويلة الأجل للتحقق من التزامات إيران المتعلقة بالبرنامج النووي ورصدها، ويشير إلى أهمية كفالة الموارد اللازمة للوكالة للاضطلاع بدورها.

يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء التحديات الخطيرة والتي طال أمدها التي تشكلها الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنظام عدم الانتشار. وهذه الأخيرة هي الدولة الوحيدة التي أجرت تجارب تفجير نووي في القرن الحادي والعشرين، وكان آخرها في ٩ أيلول/سبتمبر، والتي أدانها الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات.

وتفوض أنشطتها غير القانونية السلام والأمن في المنطقة وخارجها بشكل خطير، علاوة على زيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية على نحو يلحق الضرر بالجميع. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، ٢٣٢١ (٢٠١٦).

ويشكل اتفاق الضمانات الشاملة إلى جانب بروتوكولها الإضافي المعيار الحالي للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو إلى تحقيق عالميته دون تأخير. ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة من خلال مواصلة تطوير وتطبيق مفهوم مستوى الدولة وتعزيز قدرات خدمات تحليل المعلومات والتكنولوجيات. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن من شأن التنفيذ المتسق العالمي لمفهوم مستوى الدول أن يسهم في زيادة تعزيز كفاءة نظام ضمانات الوكالة وفعاليتها. بما يمكن من الإسهام في الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار.

يورو بالإضافة إلى ٢٠ مليون يورو تم التبرع بها سلفاً لأغراض الحصول على اليورانيوم المنخفض التخصيب.

وأخيراً، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لبرنامج الوكالة للتعاون التقني والدور الذي تؤديه الوكالة في التطوير المسؤول للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات، من بينها، الصحة البشرية والأغذية والزراعة والموارد المائية والبيئة وحفظ التراث الثقافي والأمان النووي والطاقة النووية والوقاية من الإشعاع. وتسهم مختبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعلوم والتطبيقات النووية في سايرسدورف بعمل أساسي في ذلك الصدد، ونرحب بمبادرة المدير العام بشأن تحديث تلك المختبرات.

يشيد الاتحاد الأوروبي أيضاً بالإسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه التكنولوجيا النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعم الاتحاد الأوروبي الوكالة والدول الأعضاء فيها في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي ١٥٠ مليون يورو سنوياً، علاوة على تقديم الخبرة التقنية. وخصص الاتحاد الأوروبي أيضاً مبلغ ٢٢٥ مليون يورو خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ لتعزيز الأمان النووي والحماية من الإشعاع وتطبيق ضمانات فعالة وناجعة للمواد النووية في البلدان الثالثة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يهنئ السيد أنطونيو غوتيريش على تولي منصبه بصفته الأمين العام. ونعرب عن امتناننا العميق للأمين العام بان كي - مون على التزامه وتفانيه في خدمة الأمم المتحدة.

يرحب الوفد الصيني بالتقرير (انظر A/71/322) الذي قدمه السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عمل الوكالة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، ويعدُّ، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، ضمن المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمن النووي. وساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يقرب من ٤٠ مليون يورو بالإضافة إلى ٤٥ مليون يورو أخرى في صندوق الأمن النووي حتى الآن لصالح حوالي ١٠٠ بلد. وندعم مواصلة دعم عمل الوكالة بإضافة ٩ ملايين يورو أخرى لفترة السنوات الثلاث القادمة بموجب قرار اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي.

وإن للحماية المادية الفعالة أهمية قصوى في منع وصول المواد النووية إلى الإرهابيين وناشريها، فضلاً عن حماية المنشآت النووية من الأفعال المؤذية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في أيار/مايو ٢٠٠٥، الذي يعدُّ معلماً هاماً في مسار تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي. وسوف نركز جهودنا على التنفيذ الفعال للاتفاقية المعدلة وتحقيق علميتها على سبيل الأولوية. وينبغي أن يكون لدخول التعديل هذا حيز النفاذ أثر واضح في خطة الأمن النووي للوكالة الدولية وأنشطتها المقبلة. وعلاوة على ذلك يدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى أن تعلن التزامها السياسي بالتطبيق الفعال للتوصيات الواردة في مدونة الوكالة لقواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها بالإضافة إلى إرشاداتها التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتزاما راسخاً بمزايا النهج المتعددة الأطراف، ويرحب بشروع الوكالة في عملية المشتريات للحصول على اليورانيوم المنخفض التخصيب اللازم لإنشاء بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة. وبالتالي، يسعدنا أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قراراً لدعم بنك اليورانيوم منخفض التخصيب في مساهمة إضافية يبلغ قدرها ٤,٣ مليون

أن تواصل أمانة الوكالة الحوار وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الضمانات على مستوى الدول.

ثالثاً، أن تضطلع الوكالة بدور قيادي في تعزيز الأمن والأمان النوويين العالميين، وينبغي أن تكون الوكالة بمثابة محفل فعال للتعاون الدولي في مجال الأمان والأمن النوويين. وترحب الصين باستمرار قيادة الوكالة في صميم العمليات الدولية ذات الصلة من خلال التنسيق ودمج الموارد ذات الصلة، علاوة على خدمة الدول الأعضاء بخبراتها الفريدة.

رابعاً، ينبغي أن تتمسك الوكالة بالموضوعية والعدالة وأن تتخذ موقفاً مسؤولاً في عملية معالجة المسائل النووية الإقليمية الساخنة. وتشيد الصين بالوكالة لدورها النشط في تيسير إبرام وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية. ونؤيد الوكالة في الاضطلاع بدور بناء في الحل السلمي للمسائل النووية الإقليمية الأخرى عن طريق الحوار والتشاور، بما يتماشى تماماً مع الولاية المنوطة بها.

ما فتئت الصين تلتزم بتعزيز الحوكمة النووية العالمية. وقد تعمق تعاوننا مع الوكالة على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية وأسفر عن نتائج مثمرة. وخلال مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، تكلم الرئيس الصيني شي جين بينغ بإسهاب عن اقتراح الصين من أجل تعزيز الأمن النووي من أربعة منظورات، وهي: تعزيز المدخلات السياسية، ومسؤولية الدول، والتعاون الدولي، والأمن النووي. وطرح مبادرة الصين الرامية إلى تعميق التعاون العالمي وزيادة تيسير إنشاء نظام دولي للأمن النووي، يأخذ في الاعتبار الإنصاف والتعاون. بما يعود بالنفع على الجميع. واسترشاداً بملاحظات الرئيس شي، ستواصل الصين جهودها الدؤوبة الرامية إلى تحسين الأمن النووي، والتكاتف مع الوكالة والدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هدف إفادة البشرية من خلال تطوير الطاقة النووية.

وخلال السنة الماضية، أوفت الوكالة على نحو فعال بالتزاماتها بموجب نظامها الأساسي، وأحرزت تقدماً كبيراً في تعزيز استخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويين وتعزيز الأمان والأمن النوويين، علاوة على الحفاظ على عدم الانتشار النووي. وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الشاق الذي تؤديه الوكالة.

وإذ نتكلم الآن، فإن هناك زخماً متزايداً في التنمية العالمية للطاقة النووية وتوسيع تطبيق التكنولوجيا النووية على نحو مستمر بصورة استفاد منها عدد متزايد من البلدان. وفي الوقت نفسه انتشرت الحوكمة النووية على النطاق العالمي، بينما لا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات عديدة مثل تحقيق التوازن بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمان والأمن النووي بسبل عملية. وتتطلع الصين إلى أن تفي الوكالة بكامل واجباتها وفقاً لأهداف نظامها الأساسي للوكالة، مع التركيز على الجوانب التالية.

أولاً، لتعزيز التعاون التقني في المجال النووي وتقاسم نتائج تطوير الطاقة النووية ينبغي للوكالة زيادة استثمارها للموارد وتعميق التعاون في مجال الطاقة والتكنولوجيا النوويين وزيادة المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، تقديم المزيد من الدعم للتعاون التقني لضمان توفير الموارد الكافية للوكالة.

ثانياً، لأجل الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ومواصلة تعزيز نظام الضمانات الشاملة - ما دام النظام الدولي لعدم الانتشار يواجه حالياً تحديات صعبة - ينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض بحزم الكيل بمكيالين، فضلاً عن ضمان سلطة النظام الدولي لعدم الانتشار. وينبغي أن تواصل الوكالة توطيد نظام الضمانات الشاملة وضمان عالميتها وفعاليتها على أساس من كفاءة الإنصاف الموضوعية. ونأمل

ومنذ عام ٢٠١٠، تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات التابع لها ومركز موناكو العلمي عقد حلقات عمل دولية في الإمارة، مكرسة خصيصاً للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحمض المحيطات. وجرى تسليط الضوء بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة والتكيف الاجتماعي والاقتصادي للسكان في المناطق الساحلية. وستُعقد حلقة العمل الرابعة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ويمثل التلوث البحري تحدياً رئيسياً آخر على صحة محيطاتنا وبحارنا. وفي إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورتين في مختبراتها البيئية في موناكو لدعم البرامج الوطنية لرصد التلوث البحري في منطقتنا. وكان الهدف من هذه الدورات تعزيز القدرات التحليلية للكشف عن وجود الملوثات في العينات البحرية.

وكما ذكر المدير العام، فإن قضايا الصحة العامة، ولا سيما في مجال مكافحة السرطان، هي أيضاً من أولويات الوكالة. وبالتالي، تقدم موناكو مساهمة مالية لبرنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان.

وفي الختام، يمكن للدول الأعضاء أن تطمئن إلى التزامنا بتقديم الدعم الكامل للوكالة والمختبرات البيئية على السواء. وسيشارك وفد بلدي مرة أخرى في تقديم مشروع القرار A/71/L.35، الذي تم عرضه في وقت سابق.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بقيادة المدير العام أمانو ومساهمته في العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونشكره على عرض التقرير السنوي (انظر A/71/322). إن باكستان هي أحد مقدمي مشروع القرار A/71/L.35، الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

السيدة برويل - ملكيور (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يضم صوته في توجيه تهنئة مخلص إلى الأمين العام المعين الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش. ونود أن نؤكد له دعمنا الكامل. ونشيد أيضاً بالأمين العام بان كي - مون لتفانيه الفذ على مدى السنوات الـ ١٠ المنصرمة.

ويود وفد بلدي أن يثني على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه لأنشطة الوكالة خلال العام المنقضي. إن مواصلة الوكالة دورها في الأمان والأمن النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية أمر محوري في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي الواقع، فإن مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر أساسي في الزراعة والأمن الغذائي والرعاية الصحية وإدارة مياه الشرب والطاقة وإدارة التربة. ولهذا السبب، فإن موضوع المنتدى العلمي الستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا العام ركز على موضوع "تكنولوجيا نووية للتنمية المستدامة"، وهو موضوع بالغ الأهمية. وخلال المنتدى، أشار الأمير ألبير الثاني إلى التزامه والتزام الإمارة ببناء عالم سلمي وأفضل من خلال الاستفادة من التطبيقات النووية من أجل التنمية المستدامة.

وتستضيف الإمارة المختبرات البيئية للوكالة. ونحن نشاطر مع الوكالة الإيمان بأن العلم سيسهم حتماً في تحقيق الأهداف العالمية. كما تستضيف المختبرات البيئية مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات. وتحمّض المحيطات، وهو إحدى عواقب تغير المناخ وارتفاع درجات حرارة المحيطات والبحار، يؤثر بصفة خاصة على الأنواع البحرية مثل الشعاب المرجانية والكائنات العضوية الصدفية وهياكل الحجر الجيري. ولا يمكن إنكار آثار تحمض المحيطات، سيما على سكان المناطق الساحلية وعلى الأمن الغذائي العالمي.

المقبلين؛ ولذلك، فإن هدفنا الوطني هو زيادة قدرة الطاقة النووية لدينا زيادة كبيرة.

وعلى مدار أكثر من خمسة عقود منذ بدء برنامجنا النووي المدني الآمن والمأمون والذي يخضع لضمانات، ما فتئت باكستان تركز على تطوير بنية تحتية قوية على صعيد الأمان والتنظيمات. ونواصل تحسين تدابير الأمان النووي والحماية المادية في محطاتنا للطاقة النووية ومفاعلاتنا للبحوث وفقاً لأفضل المعايير الدولية، بما في ذلك معايير الأمان وتوجيهات الأمان الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعتقد باكستان أن التركيز على الأمان والأمن النوويين ينبغي أن يزيد من تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. إن الثقة في أمان وأمن المواد النووية والإشعاعية والمرافق المرتبطة بها ينبغي أن تُيسر التعاون في مجالات الصحة والصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى.

وتجربتنا التي تمتد على مدار أربعة عقود في تأمين وتشغيل محطات الطاقة النووية لم تجعلنا نركن إلى الشعور بالرضا عن الذات.

وعلى العكس، فإننا نراعي ونولي أهمية قصوى للسلامة والأمن. وجميع محطات الطاقة النووية لدينا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتصديق باكستان على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ دليل آخر على ثقتنا في نظام الأمان النووي الوطني لدينا - وهو نظام مطابق للمعايير الدولية المعاصرة. وباكستان طرف أيضاً في اتفاقية السلامة النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

وكنا دائماً من مؤيدي أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ونقوم بالتبليغ بصورة منتظمة عن التنفيذ الوطني للالتزامات

على مدار حوالي ستة عقود، عملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنجاح كعامل مُحفز على تعزيز إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وتستحق الوكالة التقدير لمساعدتها الدول الأعضاء على النهوض بأولوياتها الإنمائية، مع ضمان استخدام التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وآمنة ومستدامة.

ونلاحظ باهتمام توقعات الوكالة لعام ٢٠٣٠، والتي تم تعديلها مقارنة بالتوقعات التي وُضعت في عام ٢٠١٤. وهذه التوقعات، مقترنة بحقيقة أن القدرة العالمية على التوليد من الطاقة النووية بلغت ٣٨٢,٩ ميغاواط في نهاية عام ٢٠١٥، تعزز الاتجاه المتمثل في زيادة قدرة الطاقة النووية العالمية. ونتفق مع تقييم الوكالة الذي يفيد بأن الطاقة النووية ستظل مصدراً مفضلاً لبديل عملي وآمن ومستدام للطاقة في المستقبل، ولا سيما في البلدان التي تنمو احتياجاتها من الطاقة سريعاً.

إن باكستان من أقوى المدافعين عن استخدام التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق السلام والتقدم والرخاء للجميع. ويوصفنا سادس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم، تمثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية أولوية رئيسية لحكومة بلدي. وعلى مدار أكثر من ٥٥ عاماً، سعينا إلى تحسين تطبيق التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما فتئت الوكالة الدولية للطاقة النووية تمثل شريكاً قيماً في تلك الجهود، بما في ذلك من خلال برنامجها للتعاون التقني. ومن جانبنا، فإننا نسهم أيضاً في البرنامج في شكل توفير التدريب وإيفاد الخبراء واستضافة الحلقات الدراسية وحلقات العمل.

ويمثل توليد الطاقة النووية المدنية ضرورة حتمية لباكستان من أجل تلبية احتياجاتها الهائلة المتزايدة من الطاقة ودعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الصناعية في السنوات القادمة. ويُتوقع أن تنمو احتياجاتنا من الطاقة على مدى العقدين

دولة في المنطقة. وبالاشتراك مع الوكالة الدولية، فإن هدفنا هو مواصلة تطوير تلك البرامج التدريبية وتوسيعها لتشمل مجالات تقنية أخرى بمشاركة أوسع.

وبالإضافة إلى الطاقة النووية، سخرت باكستان التكنولوجيا النووية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي قطاع الصحة، تقدم لجنة الطاقة الذرية الباكستانية وسائل التشخيص والعلاج من خلال شبكتها التي تضم ١٨ مستشفى للأورام، حيث يعالج ٨٠ في المائة من مرضى السرطان في البلد كل عام. ونخطط لإنشاء المزيد من تلك المستشفيات. كما أنشأت باكستان برامج تعليمية وتدريبية لعلاج الأورام بالإشعاع والطب النووي والفيزياء الطبية. ونشارك أيضاً في برنامج الوكالة للمعايرة المشتركة لمعايير الإشعاع وتوفير الخبراء والخدمات التحليلية في الميدان لدول المنطقة الأعضاء في الوكالة.

وبالنسبة لبلد يبلغ تعداد سكانه زهاء ١٨٠ مليون نسمة، يعد الأمن الغذائي أمراً بالغ الأهمية. وقد انخرطت أربعة مراكز زراعية في مجموعة متنوعة من أنشطة البحث والتطوير، ما أدى إلى زيادة في المحاصيل وتحسن نوعية المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية. وفي ظل برنامج نووي مدني كبير وعقود من الخبرة في العمليات النووية في توليد الطاقة، وفي ميادين الصحة والطب والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والتطبيقات الصناعية، فإن باكستان في وضع فريد للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع البلدان النامية في إطار ضمانات الوكالة.

وباكستان تقر بالدور الهام الذي يؤديه نظام التحقق التابع للوكالة. ونحن نشاطر الرأي القائل بأن على جميع الدول أن تمثل لالتزامات الضمانات الخاصة بكل منها امتثالاً تاماً. ونحن نمثل بالكامل لالتزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات المبرم مع وكالة الطاقة الذرية. وتنفيذ الجوانب التنظيمية للوكالة هو

المتعلقة به. ونفصل في تقارير الإبلاغ التدابير التي اتخذتها باكستان بشأن الأمن النووي والإشعاعي، وكذلك الضوابط على نقل المواد والتكنولوجيات الحساسة. كما أن باكستان شريك نشط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧، وأسهمت في بلورة مبادئها التوجيهية. ونخطط لاستضافة إحدى فعاليات تلك المبادرة في المستقبل القريب. ونسهم طواعية في موارد معلومات الوكالة، بما في ذلك قاعدة بيانات الحوادث والاتجار، وشاركت أيضاً في عملية قمة الأمن النووي وأسهمت فيها بنشاط. وقامت بدور مفيد في تعزيز الوعي وتوضيح الالتزامات السياسية الطوعية.

وخلال العقد الماضي، نمت الآلية التنظيمية النووية الباكستانية لتصبح منظومة فعالة تركز على بنية تحتية متينة. ووضعت هيئة التنظيم النووية الباكستانية لوائحها على أساس معايير الأمان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تعرض الهيئة نفسها لاستعراضات الأقران المستقلة. وترتبط الهيئة بالوكالة الدولية بشكل وثيق، كمتلقية ومساهمة على السواء. وأنشأت الهيئة معهداً للسلامة والأمن النوويين لتسهيل عقد دورات تدريبية وطنية وإقليمية بشأن الأمن النووي. والمعهد مجهز بأحدث المختبرات للتدريب في مجال سلامة الإشعاع النووي والأمن النووي والحماية المادية.

ومنذ عام ٢٠١٤، أصبح مركز باكستان للتميز في مجال الأمن النووي مركزاً إقليمياً مهماً لتوفير التدريب وتبادل أفضل الممارسات في مجال الأمن النووي. وفي وقت سابق من هذا العام، استضاف المركز الاجتماع السنوي للشبكة الدولية للتدريب في مجال الأمن النووي ومراكز الدعم، وهي المرة الأولى التي يعقد فيها هذا الاجتماع خارج مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان ذلك انعكاساً لشراكتنا القوية مع الوكالة ولإنجازاتها الكبيرة في مجال الأمن النووي. واستضفنا أيضاً دورة تدريبية إقليمية للوكالة حضرها مشاركون من ١٣

مثيرة للقلق لجميع الدول، وليس للدول التي لديها منشآت نووية فحسب، لأن الحوادث النووية لا تعرف الحدود. ولذلك، فإننا نرحب بالتزام الوكالة بتعزيز معايير السلامة ومساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات الضرورية. ومع ذلك، يتعين على الدول الأعضاء ذاتها أيضاً الاستثمار في هذا المسعى الذي لا نهاية له لصون السلامة النووية وتعزيزها. وستتعاون سنغافورة مع الوكالة والدول الأعضاء، حيثما أمكن ذلك، لتحقيق تلك الغاية.

ثانياً، تدعم سنغافورة الدور المركزي للوكالة في النهوض بالتعاون الدولي لتعزيز الأمن النووي. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز خلال العام الماضي في تعزيز الإطار العالمي للأمن النووي والنظام الدولي لعدم الانتشار. وبدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ في أيار/مايو الماضي كان معلماً هاماً. وسنغافورة ملتزمة بالتنفيذ الكامل للاتفاقية المعدلة. ونحن ندعم أيضاً جهود الوكالة لتنفيذ الاتفاقية المعدلة. ونحن ملتزمون بدعم الجهود الدولية لمكافحة الانتشار. وتحقيقاً لذلك، افتتحنا مختبرنا الحدودي الأول، المرفق التحليلي للوقاية والتقييم، في تموز/يوليه. ويختص المرفق بإجراء تحليل الكشف الإشعاعي والنووي لتعزيز قدرتنا على اعتراض الأنشطة غير المشروعة على حدودنا. وكان المدير العام أمانو من أوائل الزائرين لهذه المنشأة خلال زيارة عمل إلى سنغافورة في آب/أغسطس.

نرحب أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بحسن نية، لأن التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل تلك لكامل مدة الاتفاق أمر بالغ الأهمية لا للموقعين عليها فحسب، بل للمجتمع الدولي برمته. كما نكرر دعمنا الكامل للوكالة في الرصد والتحقق من الالتزامات النووية لإيران الواردة في قرار خطة العمل الشاملة المشتركة ومجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أحد المجالات الهامة التي تؤدي فيها تلك الضمانات دوراً رئيسياً. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة الترويجية للوكالة تأتي في أعلى مستويات الأولوية بالنسبة للدول النامية. وثمة حاجة للتوزيع العادل للموارد من خارج الميزانية لكل من الضمانات وبرنامج الوكالة للتعاون التقني.

وكدولة لديها قدرات قوية للموردين النوويين ونظام وطني فعال للرقابة على الصادرات، تقدمت باكستان بطلب للانضمام إلى مجموعة الموردين النوويين. وباكستان تعتبر عضويتها في أنظمة مراقبة الصادرات، وخاصة مجموعة الموردين النوويين وضماً يحقق المنفعة المتبادلة. فالنظام الباكستاني لمراقبة الصادرات يضاهاي المعايير التي تطبقها مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة أستراليا. وأعلنت باكستان أيضاً التزامها الطوعي للمبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين. ولذلك، نكرر دعوتنا لاتباع نهج عادل وغير تمييزي وقائم على المعايير لتعزيز التعاون النووي المدني وعضوية نظم مراقبة الصادرات، ولا سيما تلك الخاصة بمجموعة موردي المواد النووية.

السيد خو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفدي، أتقدم بالشكر للمدير العام يوكيا أمانو على التقرير السنوي الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/71/322).

لطالما أيدت سنغافورة الأركان الثلاثة التي يقوم عليها عمل الوكالة الدولية: السلامة والأمن، والعلم والتكنولوجيا، والضمانات والتحقق. ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/71/L.35، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى هذا العام. اسمحو لي أن أبدي ثلاث نقاط موجزة فيما يتعلق بعمل الوكالة.

أولاً، تؤكد سنغافورة مجدداً على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي لا غنى عنه في ضمان إطار قوي ومستدام للسلامة النووية في جميع أنحاء العالم. فالسلامة النووية مسألة

ولقد انقضت ستون سنة منذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجري أحيانا تصنيف عمل الوكالة ظلما بأنها تضطلع بدور الرقابة النووية فحسب. ولكن الوكالة هي أكثر من ذلك بكثير. وينبغي لنا الاستفادة من الذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة، والبناء على تشديد المدير العام أمانو على الذرة من أجل السلام والتنمية، وتعزيز المساهمات الإيجابية للوكالة، ولا سيما في تحقيق التنمية وأهداف التنمية المستدامة. وتقف سنغافورة على أهبة الاستعداد لتعميق تعاوننا ومشاركتنا مع الوكالة بغية المساعدة على تحقيق ذلك الهدف.

السيد هاهن تشونغ - هي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على تقرير الوكالة لعام ٢٠١٥ (انظر A/71/322) وجمهورية كوريا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة، تعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة، وترحب باستمرار المدير العام أمانو في منصبه لولاية إضافية.

وبالنظر إلى تركيز الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين على التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يلاحظ وفدي مع الارتياح الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لمواءمة عملها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالتقدير إزاء أن برنامج الوكالة للتعاون التقني مهياً جيداً للإسهام بنشاط في جهود الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل الزراعة، والصحة البشرية، والهواء النقي والمياه النقية، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والصناعة والابتكار، وتغير المناخ. وجمهورية كوريا، بوصفها مساهمة في كل من صندوق التعاون التقني ومجال المساهمات الخارجة عن نطاق الميزانية لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان، تشدد على الحاجة إلى توفير التمويل الكافي لهذين البرنامجين من أجل تعظيم مساهمتهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، تشعر سنغافورة بالتقدير حيال أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية من أجل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بطريقة آمنة ومأمونة ومع وجود ضمانات، ولا سيما إلى البلدان النامية. ونثني على الجهود المتواصلة للوكالة في جعل العلوم والتكنولوجيا النووية متاحة، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على التحديات، من قبيل انتشار فيروس زيكا. وتؤيد سنغافورة الجهود التي تبذلها الوكالة من خلال مذكرة التفاهم الوطيدة بين سنغافورة والوكالة بشأن برنامج تدريب بلدان ثالثة، وهي المذكرة التي وقّعها المدير العام أمانو في عام ٢٠١٥. ولقد استضفنا حلقتي عمل إقليميتين منذ التوقيع على المذكرة الوطيدة. فانعقدت حلقة العمل الأولى بشأن تقنية تعقيم الحشرات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لمساعدة البلدان الإقليمية على الحد من كميات البعوض. وانعقدت حلقة العمل الثانية بشأن القانون النووي في حزيران/يونيه ٢٠١٦، لتعزيز قدرة البلدان الإقليمية على توطيد الأطر التنظيمية للمسائل ذات الصلة بالمجال النووي.

ونرحب أيضاً باستمرار التعاون التقني بين الوكالة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا حول شبكة الهيئات التنظيمية المتعلقة بالطاقة الذرية. وتعمل الشبكة بالتعاون الوثيق مع الوكالة بشأن مشروع للتعاون التقني الإقليمي يرمي إلى دعم إنشاء قاعدة بيانات إقليمية تتعلق بالنشاط الإشعاعي البيئي، وإنشاء إطار التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وتتطلع سنغافورة إلى تقديم المزيد من المساهمات المتصلة بأنشطة بناء القدرات في المنطقة، في مجالات مثل السلامة النووية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك من خلال أعمال التدريب الإقليمية التي يجري استضافتها في إطار مذكرة التفاهم بيننا بشأن برنامج تدريب بلدان ثالثة.

النووية، وترحب بمبادرات من قبيل المؤتمر الدولي المعني بالأمن الحاسوبي. وفي هذا الصدد، سوف تساهم جمهورية كوريا بمبلغ ٢,٥ مليون يورو تقريبا في مشاريع الوكالة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني خلال السنوات الثلاث المقبلة.

والتحقق النووي ركيزة رئيسية من ركائز عمل الوكالة، وهو يساعد على تهيئة الظروف من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونظرا للإسهام الحيوي من جانب ضمانات الوكالة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، تلاحظ جمهورية كوريا مع الارتياح أن الوكالة في عام ٢٠١٥ واصلت تعزيز الضمانات من خلال تنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدول، من بين أمور أخرى. ونشعر بالتشجيع إزاء القبول المتزايد لمفهوم العمل على مستوى الدول، والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لأجل استكمال تنفيذ هذا النهج وتوسيع نطاقه في إطار الضمانات المتكاملة.

وترحب جمهورية كوريا بالتقدم المحرز نحو حل المسألة النووية الإيرانية. ونلاحظ استمرار إيران في تنفيذ تدابير الشفافية، والتنفيذ المؤقت للبروتوكول الإضافي. ونأمل أن تواصل إيران تعاونها اللازم كي تخلص الوكالة إلى أن جميع المواد النووية في إيران تقتصر على الأنشطة السلمية.

وتواصل جمهورية كوريا حث سوريا على التعاون الكامل مع الوكالة في ما يتصل بالمسائل غير المحسومة المتعلقة بموقع دير الزور ومواقع أخرى. ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق خاص إزاء الادعاءات التي تفيد بوجود صلة بين كوريا الشمالية وتشبيد سوريا لمفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور. إن هدف الضمانات بشأن التأكيد على الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي السوري والغرض منها يقتضيان من السلطة المختصة بالضمانات أن تواجه هذه الادعاءات الخطيرة.

وفي هذا العام، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النوويتين الرابعة والخامسة، في تجاهل للتحذيرات المتكررة من المجتمع

وترحب جمهورية كوريا بأن المجتمع النووي العالمي حقق المزيد من التقدم في تعزيز السلامة النووية وتحسينها خلال عام ٢٠١٥. وتقرير المدير العام عن حادث فوكوشيما دايتشي، إلى جانب مجلداته التقنية الخمسة والتقارير المنشورة بشأن خطة عمل الوكالة عن الأمان النووي وحوله، يوفر قاعدة غنية بالمعلومات والعديد من الدروس المستفادة التي تعيننا على تحقيق هذا المسعى الأساسي. ونأمل من المشغلين والمنظمين في جميع أنحاء العالم أن يعمدوا إلى تطبيق البيانات على الظروف الخاصة بهم. وقد اقترحت جمهورية كوريا إنشاء هيئة استشارية للسلامة النووية في شمال شرق آسيا من أجل تعزيز التعاون في مجال السلامة النووية على الصعيد الإقليمي. وستواصل الحكومة الكورية متابعة تلك المبادرة مع البلدان المجاورة.

وتؤيد جمهورية كوريا بشدة، لما لها من مصلحة كبيرة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الدور المركزي الذي لا غنى عنه للوكالة في مجال الأمن النووي. وهذا العام هو عام هام للأمن النووي، مع بدء نفاذ التعديل المتعلق باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والنجاح في استضافة مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع والأخير، والمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي في كانون الأول/ديسمبر. وكوريا، بوصفها رئيسة الاجتماع الوزاري للمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي لعام ٢٠١٦، فضلا عن كونها البلد المضيف لمؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢، ملتزمة بالعمل الوثيق مع المجتمع الدولي لترجمة هذا العزم إلى أفعال، من أجل كفالة تطبيق أعلى معايير الأمن النووي على الصعيد العالمي.

ولقد تناول المؤتمر تطور الأمن النووي في مواجهة التهديدات الناشئة مثل الإرهاب الإلكتروني. وتؤكد جمهورية كوريا على أهمية تعزيز أمن المعلومات في المرافق

للحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك حقها في المشاركة في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إن إيران إذ تشير إلى المهام القانونية والمسؤولية الأساسية المسندة إلى الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في البحث والتطبيق العملي للطاقة النووية للأغراض السلمية، وإذ تقدر الأنشطة ذات الصلة، تشدد على ضرورة المضي في تعزيز هذه الأنشطة، ولا سيما من أجل تلبية توقعات الدول الأعضاء النامية. وفي ذلك السياق، إن إيران، إذ تأخذ في الحسبان الطلبات المتزايدة على الطاقة النووية ودور تلك الطاقة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، تمصمة بقوة على مواصلة ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية، بما في ذلك تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية.

فيما يتعلق بدور ومهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاقات ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تود إيران التأكيد بأنه ينبغي الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة بما يتفق تماما مع الصكوك ذات الصلة الملزمة قانونا، وتبني مراعاة شواغل ومصالح الدول الأعضاء، وبخاصة عن طريق التقيد الصارم بمبدأ السرية.

أما فيما يتعلق بأنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية، فقد أقر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في جميع تقاريره الأربعة الماضية المقدمة إلى مجلس المحافظين في عام ٢٠١٦، بامتنال إيران امتثالا تاما لتعهداتها الواردة في اتفاق الضمانات والوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي حين أن جمهورية إيران الإسلامية قد نفذت

الدولي. وكما جاء في تقرير المدير العام للوكالة هذا العام، ما فتئت كوريا الشمالية ترفض جميع ضمانات الوكالة وعمليات التفتيش منذ عام ٢٠٠٩، مع مواصلة السعي إلى تعزيز قدراتها النووية، بما في ذلك الأنشطة الجارية في مفاعل يونغبيون الذي تبلغ طاقته ٥ ميغاواط، وحملة إعادة المعالجة، وهما يشكلان انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ قرار تنفيذ الضمانات في كوريا الشمالية بتوافق الآراء أثناء الدورة الستين للمؤتمر العام للوكالة، الذي انعقد هذا العام، وهو القرار الذي دان بأشد العبارات التجارب النووية الخمس التي أجرتها كوريا الشمالية.

نرحب أيضا باعتماد قراري مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) اللذين يبعثان برسالة قوية أخرى لا لبس فيها ضد التطوير النووي في كوريا الشمالية. ويجب على كوريا الشمالية اتخاذ مسار واضح، أي التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وفقا للقواعد الدولية ذات الصلة.

إن جمهورية كوريا، في ضوء دعمها الدائم لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة يسرها الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار الآخرين A/71/L.35، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره (انظر A/71/322).

تشدد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى على دور ومسؤولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير الأعمال الكامل

سبيل المثال لا الحصر، الدورات التدريبية، وتطوير برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وإحياء قدرة الطب النووي في القطاع العام وتحويل التجربة الحاسمة المأمونة لمفاعل توليد الطاقة المنخفضة في جامايكا من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب. تم تأكيد الالتزام بالعمل مع جامايكا من خلال سلسلة من الزيارات قام بها كبار مسؤولي الوكالة إلى جامايكا، بما في ذلك المدير العام، الذي أسعدتنا استضافته لسلسلة من الاجتماعات الوزارية في وقت سابق من عام ٢٠١٦.

ومما يثلج صدورنا أن نرى زيادة عضوية الدول الجزرية الصغيرة النامية من منطقة البحر الكاريبي في الوكالة واستمرار استعداد الوكالة لدعم التنمية المستدامة للمنطقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن واثقون بأن مستوى الاهتمام الذي تجلّى يبشر بزيادة تعميق تلك العلاقة.

إن طبيعة أهداف التنمية المستدامة المترابطة والتي يعزز كل منها الآخر توفر مجالا كبيرا لرؤية الوكالة من أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية المستدامة. ولذلك فإن وفد بلدي يؤكد مجددا الالتزام الذي قدمه وزير العلوم، والطاقة والتكنولوجيا لدينا أثناء الدورة الستين للمؤتمر العام للوكالة والمنتدى العلمي المنعقدة في عام ٢٠١٦، بشأن استمرار تعاون جامايكا ودعمها لعمل الوكالة من أجل الوفاء بولايتها.

السيد تسييمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن دولتنا تنظر بإيجابية إلى الأنشطة التي تقوم بها الوكالة في جميع مجالات مسؤوليتها: الأمان والأمن النووي، والتعاون التقني، ونظام الضمانات، والتحقق النووي. وتسهم الوكالة إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

التزاماتها بالكامل، على النحو الذي تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويقر بذلك جميع المشاركين في خطة العمل، في المقابل فإن الأطراف الأخرى ملزمة أيضا بتنفيذ جميع التزاماتها حقا. بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والامتناع عن أي عمل يتعارض مع نص وروح مضمونها. إن الإجراء الأخير من جانب الولايات المتحدة لتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة على إيران يتعارض بوضوح مع التزاماتها بموجب خطة العمل. ونحث حكومة الولايات المتحدة على الإسراع بحل الشواغل التي نجمت عن ذلك الإجراء.

ما فتئت إيران ملتزمة التزاما كاملا بخطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها صكا متعدد الأطراف. ومع ذلك، من الواضح تماما أن ضمان استمرار صلاحية خطة العمل الشاملة المشتركة يقتضي من جميع المشاركين في خطة العمل الوفاء الكامل بالتزامهم وفي الوقت المناسب، وليس إيران فقط. وفي الواقع، إن ذلك يصب في مصلحة المجتمع الدولي وجميع المشاركين في خطة العمل.

السيدة ميلز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر المدير العام على قيادته القديرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤكد استمرار دعم وفدي له. إن جامايكا بوصفها أول بلد ناطق بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي ينضم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أكثر من ٥٠ عاما، تجل كثيرا علاقتها مع الوكالة. فمنذ عام ١٩٦٥، لدينا تقاليد طويلة ومثمرة من التعاون مع الوكالة، وذلك تماشيا مع الأهمية التي نوليها لتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتطبيق نظام الضمانات للتحقق والسلامة والأمن.

لقد نما هذا التعاون من قوة إلى قوة وأتاح الفرصة لحكومتنا للاستفادة من الخبرة التقنية للوكالة في المجالات ذات الأولوية المتصلة بجهود التنمية المستدامة لدينا في مجالات التعليم والصحة والبحوث. وهذه المجالات تشمل، على

النووي، والطب النووي، ووقف التشغيل، وإدارة النفايات المشعة، والأمن النووي ستكون مجالات مواضيعية ذات أولوية للتعاون الفني للوكالة الدولية في المستقبل القريب.

تسهم مشاريع الوكالة على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال التعاون الفني الإقليمي إسهما كبيرا في سلامة النووية وتحسين الفعالية العامة للاستخدام السلمي للطاقة النووية في أوكرانيا. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ستقوم أوكرانيا بتنفيذ عدد من المشاريع الوطنية للوكالة في مجالات مواضيعية مثل تحسين نظام إدارة التباين فيا يتعلق بالسلامة؛ وإنشاء مركز وطني للكفاءة في قياس الجرعات البيولوجية؛ وتقديم المساعدة في وقف التشغيل وإدارة النفايات المشعة في محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء، فضلا عن تعزيز القدرات في إجراء استعراض من جانب الدولة.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أحييت أوكرانيا والعالم الذكرى السنوية الثلاثين للحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء، مشيدين بالذين خففوا من آثار الكارثة ومحيين ذكرى ضحاياه. وقد أعلنت أوكرانيا عام ٢٠١٦ عام إحياء ذكرى عمال الطوارئ وضحايا كارثة تشيرنوبيل. وقد انتشرت الآثار الكارثية للانفجار عبر كامل أراضي أوكرانيا وخارجها. وقد تلوثت أكثر من ٣٠٠ ٢ مدينة وقرية بالمواد المشعة. وجرى الاعتراف بأن أكثر من ١,٩ مليون أوكراني قد لحق بهم الضرر، بما في ذلك أكثر من ٤١٨ ٠٠٠ طفل، و ١٠٨ ٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة. وتلقى أكثر من ٣٥ ٠٠٠ من الأسر الأوكرانية معاشات بسبب فقدان المعيل لأسباب تتعلق بحادثة تشيرنوبل.

وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أنه بغية تقليص التلوث النووي من محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء، أكملت أوكرانيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تركيب غطاء واق فوق ملجأ محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء. نود أن نغتنم

وستظل الطاقة النووية خيارا هاما في تحقيق أمن الطاقة وأهداف التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

وتؤيد أوكرانيا القرارات التي اتخذتها البلدان بوضع برامج الطاقة النووية المدنية أو المضي في توسيع نطاقها. ونرى أن الشرط الأساسي للاستخدام السلمي للطاقة النووية هو التزام الدولة بنظام عدم الانتشار وبأعلى معايير السلامة والأمن النوويين.

إن أوكرانيا، التي تملك حاليا ١٥ وحدة طاقة تشغيلية في أربعة مرافق أوكرانية، تولي أهمية كبيرة لتنفيذ أعلى معايير الأمان والأمن النوويين على الصعيد العالمي، وللتحسن المستمر في هذه المعايير. أود أن أبلغ الجمعية بأن أوكرانيا أقرت وعززت بشكل كبير في السنتين الماضيتين، النظام الوطني للحماية المادية للمرافق والمواد، من خلال وضع وتطبيق خطط عمل شاملة في جميع المرافق الأوكرانية في حالة التخريب أو الأزمة. نحن أيضا بصدد تطوير مشاريع لتحديث نظم الحماية المادية للمرافق النووية ومرافق إدارة النفايات النووية، التي أدرجت، ضمن جملة أمور، في الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي في أوكرانيا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبالتالي، قامت أوكرانيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أعلى مستوى من الحماية المادية للمرافق والمواد النووية، وتحملت بصورة كاملة التزاماتها الدولية في مجال الأمان والأمن النوويين، وتظل شريكا يعول عليه في المجال النووي مع واحد من أكبر برامج الطاقة النووية في أوروبا.

تؤكد أوكرانيا مجددا دعمها القوي لبرنامج التعاون الفني للوكالة، وهي تقيم دورها في التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية، والأغذية، والزراعة، وإدارة المياه، وتعزيز السلامة النووية والإشعاعية. ويعمل برنامج التعاون الفني بمثابة أداة قوية لتبادل المعارف النووية وبناء القدرات في الدول الأعضاء. وانطلاقا من مصالح أوكرانيا والمنطقة الأوروبية، نعتقد أن الأمان

كبيرة على تنفيذ المشروع لدعم الإدارة الإشعاعية من المناطق التي تم التخلي عنها عقب حادثة تشيرنوبيل، ونشر المعلومات المتعلقة بمحطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء.

تقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد للتعاون بنشاط مع الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالدورة القادمة لمشروع التعاون الفني للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من خلال، في جملة أمور، مشروع وطني يهدف إلى دعم وقف التشغيل وإدارة النفايات المشعة في موقع محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء، وفي منطقة الحظر.

تقر أوكرانيا بالدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة في نظام عدم الانتشار النووي. ونحن نؤكد دعمنا للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة بهدف تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة الرامية إلى منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية. وأوكرانيا ملتزمة، وستظل ملتزمة، بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاق أوكرانيا للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به.

ونتيجة للتعاون المثمر بين حكومة أوكرانيا والوكالة طوال عام ٢٠١٥، بما في ذلك التزام أوكرانيا بالوفاء بالتزاماتها الدولية والنظام الحكومي للمحاسبة والرقابة الذي تم تنفيذه بصورة فعالة في بلدي، استطاعت الوكالة استخلاص استنتاج واسع النطاق بشأن أوكرانيا في عام ٢٠١٥، بخاصة عن طريق إقرار الحقيقة القائلة بأن جميع المواد النووية في أوكرانيا لا تزال تقتصر على الأنشطة السلمية. ونحن، من جانبنا، أوكرانيا عازمة على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقواعد القانون الدولي المتصلة بجميع المرافق والمواد النووية الموجودة في جميع أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

هذه الفرصة لنشكر شركاءنا الدوليين الذين ساهموا بالتمويل والمساعدة في وضع اللامسات الأخيرة على المشروع.

تُمثل الذكرى السنوية لتشيرنوبيل فرصة هامة من أجل شحذ الاهتمام بالمشاكل المعقدة للتعافي، بما في ذلك احتياجات المناطق المتضررة، وتعبئة المساعدة الدولية لتكملة جهود التخفيف الوطنية. كما أنها بمثابة تذكير هام بالنتائج والعواقب المأساوية المحتملة للإخفاق التكنولوجي الذي يشمل نشاطا بشريا. لقد أدخلت كارثة تشيرنوبيل تغييرات أساسية في العديد من مجالات النشاط الإنساني ليس في أوكرانيا فحسب، بل على النطاق العالمي. وكان للكارثة تأثير سياسي خطير، وغيّرت المواقف تجاه الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. وتم إجراء تنقيح جوهري للوائح والمعايير الدولية للحماية من المواد المشعة، والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الطاقة النووية، والسلامة النووية، وإدارة النفايات المشعة.

أهم الدروس المستفادة من حادثة تشيرنوبيل التي وقعت في نيسان/أبريل ١٩٨٦ هو الحاجة إلى ضمان إدخال تحسينات دائمة في السلامة النووية والوقاية من الإشعاع على الصعيد العالمي. وقد استخدم مجتمع الخبراء على نطاق المعرفة العملية والنظرية المكتسبة بعد الكارثة في محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء، من أجل معالجة أسباب ونتائج الحادث الذي وقع في عام ٢٠١١ في محطة فوكوشيما دايشي النووية لتوليد الكهرباء في اليابان.

في الوقت الحاضر، تواصل أوكرانيا التعاون مع الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بتشيرنوبيل. وعلى وجه الخصوص، تقوم أوكرانيا بتنفيذ عدد من المشاريع الوطنية الهامة في إطار برنامج التعاون الفني ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك المشروع الذي يرمي إلى المساعدة في وقف التشغيل وإدارة النفايات المشعة في موقع محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء. ومن بين المشاريع الإقليمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تعلق أوكرانيا أهمية

وهو أمن المواد النووية المستخدمة في الأغراض العسكرية. وتشكل تلك المواد العسكرية الأغلبية الساحقة - حوالي ٨٣ في المائة - من جميع المواد النووية على نطاق العالم، وتتألف إلى حد كبير من أكثر المواد الحساسة، بما في ذلك اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المعادة معالجته. ومع ذلك، فإن تلك المواد العسكرية لا يشملها أي اتفاق متعدد الأطراف. ونأسف لعدم وجود أية إشارة محددة إلى المواد العسكرية في الإعلان الوزاري، الذي يوجه الرسالة الخاطئة إلى المجتمع الدولي ومفادها أنه بالنسبة للأمن النووي، فإن نسبة الـ ١٧ في المائة من المواد النووية المستخدمة في الأغراض المدنية هي المسألة الوحيدة الجديرة بالمعالجة.

وستظل سويسرا ملتزمة نحو مواصلة الحفاظ على أمن جميع المواد النووية، أيًا كان غرضها، وزيادة تعزيره. وسنواصل دعم الأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة في ذلك الميدان، ويسرني أن أعلن أن بلدي سيقدم مساهمة خاصة لصندوق الأمن النووي.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بيباني بشكر المدير العام يوكيا أمانو على توليه عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/71/322). كما تود اليابان أن ترحب ترحيباً حاراً بتركمانيستان بوصفها عضواً جديداً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وطيلة السنوات الـ ٦٠ الماضية، دعمت الوكالة الدولية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبالعامل على تأمين منع الانتشار النووي. وفي ظل القيادة القوية للمدير العام يوكيا أمانو، اضطلعت الوكالة بدور أساسي في رصد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق من هذا التنفيذ، وفي معالجة برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية وتطوير القذائف، وفي تعزيز الأهداف الإنمائية من خلال مبادرة تسخير الذرة

نحن ندرك العمل المهني الذي تقوم به الأمانة في إعداد التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٥ (انظر A/71/322)، استناداً إلى قواعد القانون الدولي، والنظام الأساسي للوكالة واتفاقات الضمانات ذات الصلة. نعتقد أوكرانيا أن التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، الذي أعدته الوكالة وأقره مجلس محافظي الوكالة في حزيران/يونيه، يظل متسقاً مع القانون الدولي ومع القرار ٢٦٢/٦٨ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. نحن نعارض بقوة أي خطوات تتخذ، بما في ذلك ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال المؤقت من جانب الاتحاد الروسي للقرم التي هي جزء من الأرض الأوكرانية ذات السيادة.

السيد بيرين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): من ضمن التحديات العديدة التي كان على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواجهها هذا العام، أود أن أبرز بوجه خاص موضوع الأمن النووي. ولن تكفل استجابتها هذا التحدي بالنجاح إلا إذا عاجلنا الأمن النووي باتخاذ نهج شامل وجامع. وتشكل الوكالة أفضل محفل لتعزيز الكم الهائل من الجهود المبذولة في مجال الأمن النووي والعديد من المبادرات القائمة بسبب عضوية الوكالة العالمية تقريبا وخبرتها الفريدة.

وبعد آخر مؤتمر قمة للأمن النووي المعقود في واشنطن، العاصمة، هذا العام، أتاحت للوكالة الفرصة للحفاظ على الزخم السياسي ومعالجة الفجوات المتبقية في النظام النووي العالمي من خلال مؤتمرها الدولي الثاني بشأن الأمن النووي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. ونرى أن الإعلان الوزاري الذي اعتمد في ذلك المؤتمر بعد أشهر طويلة من المفاوضات المكثفة والشاقة لم ينجح سوى جزئياً في توجيه رسالة واضحة وطموحة واستشرافية.

ومع الإقرار بالمسؤولية الأساسية للدول عن الأمن النووي، لا يمكننا أن نتجاهل أحد العناصر الأساسية للوكالة،

النووي الذي عقد في الأسبوع الماضي، وهي ستدعم أعمال الوكالة وجهودها في تعزيز الأمن النووي.

وتواصل اليابان دعم خطة العمل الشاملة المشتركة، إذ أنها ستعزز النظام الدولي لمنع الانتشار وتؤدي إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وتشدد اليابان على أهمية تنفيذ جميع الجهات الفاعلة المعنية تنفيذًا تامًا لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتشيد اليابان بالدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منها، وستسهم في التنفيذ المستمر للخطة.

وتمثل استفزازات كوريا الشمالية، ومن بينها التجريبتان النوويتان والعمليات المتكررة لإطلاق القذائف التسيارية هذا العام، تحديًا خطيرًا للأمن الدولي ولنظام منع انتشار الأسلحة النووية ومستوى جديدًا للتهديد. ومن الأهمية بمكان أن يضمن المجتمع الدولي فعالية الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٢١ ((٢٠١٦)، الذي اتخذ بالإجماع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتحث اليابان كوريا الشمالية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بدون إبطاء. وعلى وجه الخصوص، فإن المطلوب من كوريا الشمالية التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، بما في ذلك أية أنشطة لتخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها؛ والوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة؛ والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والتصرف بشكل صارم وفقًا لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية. وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان تأييدًا تامًا استمرار انخراط الوكالة الدولية في تلك المسألة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لاعتماد النظام الأساسي للوكالة الدولية. وتعرب اليابان، بوصفها

من أجل السلام والتنمية. وبغية مواصلة تلك الجهود، تؤيد حكومة اليابان إعادة انتخاب السيد أمانو مديرًا عامًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدعم اليابان بقوة مبادرة المدير العام أمانو لتسخير الذرة من أجل السلام والتنمية وتثني على إسهام الوكالة في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية، بما لها من خبرة فريدة في تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية. ومن خلال تلك الجهود، نأمل أن تساعد تلك الأنشطة للوكالة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما فتئت اليابان داعمة فخورة لبرامج التعاون التقني للوكالة. ففي عام ٢٠١٥، تعهدت اليابان بالتبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات لمبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. إن تبرعاتنا تساعد بشكل منتظم على تمويل طائفة واسعة من المشاريع، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى مكافحة تفشي فيروس زيكا وتعزيز مختبرات التشخيص البيطري في أفريقيا.

ويشكل تحقيق مستوى عالٍ للأمان النووي ومنع الانتشار تحديات لا نهاية لها. وفي حين يزداد عدد المحطات النووية لتوليد الكهرباء، فإن تعزيز الأمان النووي و ضمانات الوكالة الدولية آخذ في أن يصبح أكثر أهمية. وستواصل اليابان العمل مع الوكالة الدولية في تعزيز طابعها العالمي والتنفيذ الفعال للاتفاقيات ذات الصلة، وتنمية الموارد البشرية، ودعم الوكالة الدولية في تحسين فعالية والضمانات وكفاءتها.

وأدت مؤتمرات قمة الأمن النووي، التي أطلقت في عام ٢٠١٠، إلى إذكاء الوعي الدولي وتيسير الأنشطة المختلفة. وترى اليابان أنه يأتي الدور اليوم على الوكالة للاستفادة من تلك الإنجازات وللإضطلاع بدور محوري في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وفي ذلك الصدد، تهنيئ اليابان الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نجاح مؤتمرها الدولي للأمن

وتعلق الهند أهمية كبيرة على عمل الوكالة في مختلف مجالات العلوم النووية. ونحن نسهم في تلك الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات الفنية والمشاريع البحثية المنسقة. وبرنامج الوكالة وإنجازاتها في إطار التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة والصحة البشرية والتغذية وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة والصناعة مفيدة للغاية في تلبية احتياجات البلدان النامية.

ونود أيضاً أن نثني على الوكالة لتنظيمها بنجاح للمؤتمر الثاني للأمن النووي المعقود في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر في فيينا. والهند تدعم الدور المركزي للوكالة في مجال الأمن النووي. والإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر يسلط الضوء على تهديدات الإرهاب النووي والتهديدات الناشئة للأمن النووي، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني وكيف أن التكنولوجيا يمكن استخدامها للحد من تلك التهديدات. ومافنتت الهند تلتزم بدعم عمل الوكالة.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يود توضيح موقفه بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/71/322)، المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، والذي يقدم صورة مشوهة للغاية للحقائق بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إنما هي نتاج لسياسة الولايات المتحدة المعادية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولولا سياسة الولايات المتحدة العدائية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتهديدها للبلاد بأسلحتها النووية، ما نشأت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وما كان لها أن تصبح بؤرة ساخنة في العالم. والسبب الأساسي للتهديدات النووية التي لا تزال منتشرة في شبه الجزيرة الكورية، وكثيراً

عضوا مسؤولاً في المجتمع الدولي، عن عزمها الوطيد على مواصلة الإسهام في ضمان تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي تعزيزها.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسر الهند كونها شاركت في تقديم مشروع القرار A/71/L.35، بشأن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسعدنا أن نوه بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحتفل بذكرها السنوية الستين هذا العام. وهذه مناسبة هامة للتأمل في الدور البالغ الأهمية الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها ودعم البلدان في سعيها للحصول على الطاقة النووية بطريقة مأمونة وآمنة، وفي أنشطتها للتعاون التقني بغية تقديم التطبيقات النووية إلى الدول الأعضاء في الوكالة.

ونحن نؤيد الشعار الجديد "الذرة من أجل السلام والتنمية"، الذي أطلقه المدير العام، السيد يوكيا أمانو.

ولطالما أكدت الهند أن الطاقة النووية خيار مهم في مواجهة تحديات الطلب المتزايد على الطاقة، فضلاً عن مخاوفها إزاء تغير المناخ وأمن إمدادات الطاقة. وبالانتهاء من وضع برنامج دولي متفق عليه لمكافحة تغير المناخ خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المعقود في باريس، فإن آن الأوان لقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أقوى من أي وقت مضى للتوسع في الطاقة النووية الآمنة. ونحن نقدر نشر مطبوعة الوكالة بشأن تغير المناخ والطاقة النووية ٢٠١٥، والتي تصف كيف أن الطاقة النووية من مصادر الطاقة المنخفضة الكربون المتاحة اليوم ويمكن أن تساعد في مواجهة تحدي الطاقة والمناخ. ونشجع الوكالة على مواصلة مشاركتها في الأنشطة التي تقدم صورة متوازنة للطاقة النووية وإمكانية تخفيفها من انبعاثات غازات الدفيئة.

إن السياسة العدائية للغاية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنما تدفع الوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى شفا الحرب. وعلى الرغم من المخاوف الجدية للمجتمع الدولي، تواصل الولايات المتحدة إجراء تمارين عسكرية مشتركة عدوانية في كل عام، مستهدفة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتجلب أصولها الاستراتيجية، بما في ذلك وسائل الهجوم النووي، إلى كوريا الجنوبية. وتمثل سياسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخطها الثابت في تدعيم قدرتها النووية بدرجة عالية من أجل حماية الدولة والنظام الاجتماعي ضد تهديدات الحرب النووية للولايات المتحدة.

إن التهيب النووي الغاشم من جانب الولايات المتحدة لا يؤدي إلا إلى زيادة مطردة في القدرة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن التوحيد القياسي لرؤوسها الحربية النووية من شأنه أن يمكنها من إنتاج أكبر عدد ممكن مما تحتاجه من الرؤوس الحربية النووية الأصغر حجماً والأخف وزناً والمتنوعة.

إن الولايات المتحدة، التي تملكها الحيرة إزاء سرعة تعزيز القوات المسلحة النووية الاستراتيجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تسعى برعونة إلى إثارة جو من الضغوط على جمهوريتنا من خلال تعبئة قوى تابعيها في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا يفوتها القيام بكل محاولة شريرة، وما فتئت تهزل هنا وهناك، فقد باتت تترنح وتتهاوى كشخص تلقى هزيمة منكرة في مواجهة شاملة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد اكتسبتنا خيار الدفاع عن النفس برادع نووي قوي ونواصل شحذ سيف العدالة النووي بنصل حاد، بنفس حدة الخط الذي ينتهجه حزبنا، بغية منع خطر نشوب حرب نووية قد ترغمنا

ما يخرج الوضع عن السيطرة، إنما يكمن في سياسة الولايات المتحدة العدائية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتلك رادعاً نووياً لحماية نفسها ضد التهديدات النووية المستمرة القادمة من الولايات المتحدة؛ وهو لا يعدو أن يكون تديراً للدفاع عن النفس. وفي تجاهل لتلك الحقائق، تقدم الوكالة تقارير مملوءة بالتحامل والإجحاف إلى الجمعية العامة كل عام، وتنحاز إلى الولايات المتحدة في سياستها العدائية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهذا التقرير جزء من الضغوط الخرقاء للغاية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد تجربتها النووية الناجحة. وبدون أي إشارة على الإطلاق إلى التهديدات النووية والابتزاز الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتخذ التقرير موقفاً أحادي الجانب إزاء برنامجنا النووي. وهذا لا يساعد البتة على حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولو كانت الوكالة تأمل حقاً في إحلال السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، حري بها أن تثير هذه المسألة مع الولايات المتحدة أولاً، فهي التي تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي من أثار الشبهات حول المرافق النووية السلمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التسعينيات من القرن الماضي، بتحريض من الولايات المتحدة، مما اضطر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ترك الوكالة والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف أبداً بالتقارير السنوية للوكالة أو قرارات مجلس محافظيها المليئة بالتشويه والتحيز، وترفضها جميعها بشكل قاطع.

وتمثل دولة الإمارات إحدى الدول الأعضاء في الوكالة التي تعمل على تطوير برنامج للطاقة النووية للأغراض المدنية، ومن المتوقع أن تبدأ في تشغيل مفاعلها النووي الأول في عام ٢٠١٧. وقد أحرزت دولة الإمارات منذ الشروع في برنامجها الوطني للطاقة النووية السلمية، تقدماً ملموساً في بناء المشروع والبنية التحتية الخاصة به، حيث بلغت نسبة إنجاز المشروع أكثر من ٧٠ في المائة من أعمال بناء أربعة مفاعلات للطاقة النووية. محطة براكا للطاقة النووية. وقد تم إتمام أكثر من ٩٠ في المائة من الأعمال الإنشائية في المفاعل الأول. وتتمن دولة الإمارات الشراكة الناجحة مع الوكالة في تحقيق هذا التقدم؛ فنحن نطبق توجيهات الوكالة بشكل مستمر ونتلقى الدعم اللازم منها ونساهم أيضاً في دعم وتطوير عمل الوكالة عن طريق المشاركة بخبرة الإمارات في تنفيذ برنامجها.

وتواصل دولة الإمارات الاستفادة من خدمات المراجعة التي تقدمها الوكالة، حيث استقبل بلدي ٦ بعثات تقييم شامل من الوكالة منذ عام ٢٠١١، مع التخطيط لاستقبال ٥ بعثات أخرى خلال العامين المقبلين، وذلك بالتوازي مع اقتراب المشروع الوطني للطاقة النووية من الدخول في مرحلة التشغيل. وقد قامت البعثات التقييمية بفحص جوانب متعددة، منها الهياكل الأساسية النووية والأمن النووي والتأهب لحالات الطوارئ والسلامة النووية.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم التطوير المسؤول للطاقة النووية على الصعيد العالمي، التي تتضمن عقد مؤتمرات رفيعة المستوى بشأن الطاقة النووية، باعتبارها جزءاً هاماً من عمل الوكالة. وفي هذا السياق، تتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استضافة مؤتمر الوكالة الوزاري للطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين الذي سيعقد في أبوظبي في تشرين الأول/أكتوبر من العام القادم، والذي من المتوقع أن يؤدي دوراً هاماً في تسليط الضوء على

عليها الولايات المتحدة والحفاظ على السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

وما دامت الولايات المتحدة مستمرة في المناورات المحمومة من العقوبات والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عوضاً عن الإقرار بالوضع الاستراتيجي لجمهوريتنا كقوة نووية ذات مهابة والحفاظ على رباطة الجأش وضبط النفس، سوف نرد بأقصى التدابير المضادة الحاسمة. وكدولة حائزة للأسلحة النووية، ومسلحة بالكامل بكافة الوسائل الكبيرة القادرة على مواجهة الهيمنة النووية للولايات المتحدة، سترد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية للطغيان بالأسلحة النووية للعدالة.

السيد المطوع (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أود أن أهنئ السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمناسبة مرور ستين عاماً على إنشاء الوكالة ونجاحها في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لانضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدرك دولة الإمارات الدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به الوكالة في مجال تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية بهدف تطوير برامج الطاقة النووية الوطنية وغيرها من التطبيقات السلمية.

كما تواصل الوكالة القيام بدورها الرئيسي في دعم تبادل المعرفة العلمية والخبرات النووية بين دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الإمارات مجدداً موقفها بشأن أهمية العمل الوثيق والمطابق لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالشكل الذي نصت عليه مبادئ السياسة النووية للدولة.

ونحن، في هذا الصدد، نشجع الدول التي لم تصدق عليه على القيام بذلك في أقرب. كما أشير هنا إلى أنه يجب على الدول التي تدور تساؤلات حول الطبيعة السلمية لأنشطتها النووية، اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة الشواغل الدولية واستعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرامجها. ومن هذا المنطلق، ندعو إيران إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية لتبديد هذه المخاوف، وأيضاً نعرب عن قلقنا إزاء كوريا الشمالية لإمكاناتها النووية والصاروخية وندعوها إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية.

وفي الختام، تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن تطلعها إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تعرب عن تقديرها للمدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو وللأمانة العامة على العمل الدؤوب والمنجزات التي حققتها الوكالة، الواردة في تقريرها السنوي.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب أولاً عن خالص تقديري للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعداده للتقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٥ (انظر A/71/322) وعلى بيانه. ويقدر وفد بلدي قيادته المقتدرة في دفع المساهمة القيمة للعلوم والتكنولوجيا النووية نحو السلام والازدهار، فضلاً عن الجهد المستمر للوكالة لتقديم المساعدة والدعم إلى الدول الأعضاء.

وفي مجال التعاون التقني، ترحب إندونيسيا باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتلاحظ، مع الاهتمام، أن ١٣ هدفاً من بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ ترتبط ارتباطاً مباشراً بمجال اختصاص الوكالة. ونعتقد أن برنامج الوكالة للتعاون التقني يؤدي دوراً أساسياً بوصفه أداة الوكالة الرئيسية للوفاء بتلك الأهداف. ولذلك، فإننا نشدد على أنه ينبغي دعم صندوق التعاون التقني بتمويل كاف ومضمون ويمكن التنبؤ به.

إسهامات الطاقة النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. ونؤكد، في هذا الصدد، على استعدادنا لإتاحة خبرتنا الطويلة والناجحة في مجال استضافة الفعاليات الدولية رفيعة المستوى لضمان نجاح هذا المؤتمر وتحقيق أهدافه.

كما تشيد دولة الإمارات بدور الوكالة الرئيسي في نقل التكنولوجيا والمعرفة بهدف دعم الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء، حيث يسهم برنامج الوكالة للتعاون التقني في دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما نشيد بجهود إدارة التعاون التقني في انخراطها الفعال ودعمها القيم لدولة الإمارات وتعزيز التعاون من خلال تبادل أفضل الممارسات والشراكات الاستراتيجية.

لقد قامت الوكالة بجهود كبيرة لضمان تعزيز السلامة النووية في العالم، ويدعم بلدي دور الوكالة المحوري في هذا المجال، لأن تحقيق أعلى معايير الأمان النووي يعتبر عنصراً أساسياً في استخدام الطاقة النووية بشكل ناجح ومستدام. كما تؤمن دولة الإمارات بدور الوكالة المركزي في تعزيز الأمن النووي عن طريق تشجيع التعاون وتبادل أفضل الممارسات، حيث تعد الوكالة أنسب محفل لتنسيق الجهود الدولية. كما يولي بلدي أهمية كبيرة لاتفاقية الأمان النووي وآلية الاتفاقية لاستعراض الأقران. ومن هذا المنطلق، تدعو دولة الإمارات جميع الدول التي تمارس الأنشطة النووية بشكل واسع، التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية، أن تقوم بالانضمام إلى هذه الاتفاقية وتنفيذها في أقرب وقت. وفي هذا الصدد، ترحب دولة الإمارات بدخول التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ.

ومن جانب آخر، تدرك دولة الإمارات الدور المهم لنظام ضمانات الوكالة باعتباره آلية للتحقق تضمن الاستخدام السلمي والحصري للمواد والمنشآت النووية. كما يشكل البروتوكول الإضافي أداة مهمة للوكالة لتحقيق هذا الهدف.

لحفز النهوض بالعلم والتكنولوجيا. ولقد استضفنا دورات تدريبية وزمالات للدول الأعضاء الأخرى بشأن توليد السلالات بالطفرة وبرامج الأغذية المشععة لوكالات إدارة الإغاثة والتطبيقات الصناعية.

وفيما يتعلق بالأمان النووي، شهدت إندونيسيا زيادة في الثقة الوطنية والقبول العام للطاقة النووية وهي تشترع في برنامج توليد الكهرباء من الطاقة النووية، الذي يشمل تطوير مفاعلات قوية غير تجارية. ويسرنا دعم هذا البرنامج بعدد من أنشطة السلامة النووية في إندونيسيا بالتعاون مع الوكالة، بما في ذلك خدمة استعراض تصميم الموقع والأحداث الخارجية، التي أجريت في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. ومولنا أيضاً في الآونة الأخيرة خدمة استعراض إجراءات التأهب للطوارئ لتقييم نظام التأهب الوطني النووي.

أما فيما يتعلق بالأمن النووي، فإن إندونيسيا ترحب باعتماد البيان الختامي لمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ وخطط عمله. ونأمل أن يمكن تنفيذ نتائج تلك القمة ومؤتمرات القمة السابقة لدعم الوكالة بوصفها الكيان الرائد للنهوض بأهداف الأمن النووي وأنشطته وتنسيقها. ووفاء من إندونيسيا بالتزاماتها الأمنية النووية، تمكنت بنجاح من تحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب في آب/أغسطس ٢٠١٦، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة. وكان هذا النجاح معلماً بارزاً لجنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من اليورانيوم العالي التخصيب، وهو دليل على التزام إندونيسيا بتحسين الأمن النووي.

وقد افتتحنا أيضاً مركز إندونيسيا للامتياز في مجال الأمن النووي والتأهب لحالات الطوارئ بصفته مركز امتياز في مجال الأمن النووي والتأهب للطوارئ. وفي إطار تنفيذ المعاهدات المتصلة بمكافحة الإرهاب، صدقنا على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها في عام

وقد ظلت إندونيسيا، منذ أن أصبحت عضواً في الوكالة في عام ١٩٥٧، ملتزمة التزاماً صارماً ببرنامج التعاون التقني، وقد استفدنا كثيراً من التعاون مع الوكالة في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والمياه وغير ذلك من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد وضعنا أنفسنا في موضع يمكننا من تقديم التعاون التقني للبلدان النامية الأخرى. وقد كان ذلك هو الغرض، من بين أمور أخرى، من إنشاء وكالة الطاقة النووية الوطنية في إندونيسيا كمركز تعاون للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكنولوجيات التشخيص والاختبار والتفتيش غير المدمرة، ومقره في جاكرتا.

وفي إطار التزامنا ببرنامج التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أطلقت إندونيسيا مبادرة إقليمية لبناء القدرات في عام ٢٠١٥، ترمي إلى تعزيز تعبئة الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإقليمية لأغراض بناء القدرات. ونعرب عن خالص تقديرنا لدعم الدول الأعضاء وأمانة الوكالة من أجل التنفيذ الناجح للمبادرة. وترحب إندونيسيا بتنظيم المؤتمر الدولي الأول لبرنامج التعاون التقني، الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٧. ولتطمئن الوكالة على دعمنا وإسهامنا في الحدث، وخاصة في تعزيز الشراكة من أجل بناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفيم يتعلق بالتطبيقات النووية، فإننا نرحب كذلك بالتطورات العديدة في تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في مجالات الغذاء والزراعة والصحة والصناعة والبيئة. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك تحديث مختبرات الوكالة في سايرسدورف، التي تعتبر أساسية في تأمين المساعدة والدعم للدول الأعضاء، ولا سيما في الجانب المتعلق بتنسيق الأنشطة البحثية. وتقدر إندونيسيا عمل أصدقاء تجديد مختبرات التطبيقات النووية في ذلك الصدد، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل معهم. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت إندونيسيا واحة العلوم والتكنولوجيا الوطنية وثلاث مجتمعات للتكنولوجيا الزراعية

والتكنولوجيا النووية والأمن والأمان النوويين. ويحدونا وطيد الأمل في إمكانية زيادة توسيع نطاق التعاون بين إندونيسيا والوكالة وتطويره. وعلاوة على ذلك، نأمل أن توفر الوكالة قدراً أكبر من التعاون والدعم في تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في المنطقة.

ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها عملياً في الاستخدامات السلمية؛ ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ والأمان النووي، والتحقق، والأمن. وبالتالي، يسر إندونيسيا أن تنضم إلى الآخرين في المشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/71/L.35)، ونحن على استعداد لمواصلة دعمنا العمل الناجح للوكالة.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي أيضاً إلى الآخرين في تقديم التهئة الحارة للأمين العام المعين السيد أنطونيو غوتيريش، ويعرب عن خالص تقديره وامتنانه للأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون.

وتشكر بنغلاديش المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرض تقريره لعام ٢٠١٥ (انظر A/71/322)، وتغتنم هذه الفرصة لتكرار التهاني في ذكرى مرور ستين عاماً على إنشاء الوكالة. وتتطلع إلى الجهود المتواصلة للوكالة من أجل تحقيق أهدافها، على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي.

وتتمن بنغلاديش شراكتها مع الوكالة. وما فتئت نستخدم التقنيات النووية بكفاءة للأغراض السلمية منذ بعض الوقت. بيد أن مبادرتنا من أجل توليد الطاقة النووية هي حديثة نسبياً. وترى بنغلاديش أن الطاقة النووية مصدر آمن وصادق للبيئة ومجد اقتصادياً لتوليد الكهرباء يلي الطلب المتزايد عليها، ومن ثم يُطلق إمكاناتنا للتنمية عن طريق تعزيز الإنتاجية والنمو

٢٠٠٩، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠١٤.

ونواصل دعم دور الوكالة بشأن الضمانات النووية، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث. ويحدونا الأمل في أن تنفذ جميع الأطراف هذا الاتفاق التاريخي، ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، نشير مع الأسف إلى أن تطبيق الضمانات في عدة أجزاء من العالم لم يتحقق بعد. وتؤيد إندونيسيا بقوة دور الوكالة في الاضطلاع بتلك الولاية، الذي يُعتقد أنه يسهم في صون السلم والأمن العالميين.

وسنواصل ترقّب المزيد من التطورات المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن على ثقة بأن البرنامج النووي الإيراني، مع التنفيذ الناجح لذلك الاتفاق في المستقبل، سيُعامل في نهاية المطاف بنفس الطريقة التي يُعامل بها برنامج أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرفٍ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلّق بالإدارة، تحيط إندونيسيا علماً بالجهود التي تبذلها أمانة الوكالة لزيادة تمثيل البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً في توظيف موظفي الوكالة، لا سيما على المستويين المهني والإداري. وينبغي مضاعفة تلك الجهود، وناشد المدير العام مواصلة هذا الجهد على سبيل الأولوية ولضمان التوازن بين الجنسين في موظفي الوكالة وبرامجها.

وتواصل إندونيسيا، بصفتها عضواً ملتزماً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضع مواردها بطرق عديدة للمساهمة في دعم الوكالة، بما في ذلك بأن أصبحت مراجع الحسابات الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ونعيد التأكيد على الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة

وتود بنغلاديش مواصلة تعزيز تعاونها مع الوكالة في الأيام المقبلة، بغية التعزيز الجماعي للأمن والأمان النوويين العالميين وتعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية. وإننا نعتبرها ذات أهمية قصوى لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يعرف الجميع هنا - وعلى رأسهم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد أمانو - أن مسألة عدم الانتشار النووي تمثل ركيزة من ركائز الأولويات الوطنية لسوريا قولاً وفعلاً، حيث بادرت بلادي في وقت مبكر جداً، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في العام ١٩٦٨، قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي التي تدعي اليوم حرصها على نظام عدم الانتشار. لكنها في الوقت ذاته، أي العديد من دول الاتحاد الأوروبي وأذكر منها ألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا، إضافة بالطبع إلى تركيا العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) توجد على أراضيها أسلحة نووية، وهي في حالة من عدم امتثال فاضح لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما وقّعت سوريا اتفاق الضمانات مع الوكالة في عام ١٩٩٢ علاوة على ذلك، فقد تقدمت بلادي سوريا في العام ٢٠٠٣، وتحديداً في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عندما كانت عضواً في مجلس الأمن آنذاك، تقدمت باسم مجموعة الدول العربية بمشروع قرار ما زال باللون الأزرق في أروقة مجلس الأمن حتى هذه اللحظة، وذلك بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. إن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار عصية على التشكيك، لا سيما وأن هذا المشروع المنسجم مع أحكام وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اصطدم آنذاك باعتراض وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، والذي هدد باستخدام امتياز النقض ضده.

المستدام. وهدفنا هو توليد ٤٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء على الأقل من المصادر النووية بحلول عام ٢٠٣٠، والتي ستشكل ١٠ في المائة من هدف إنتاجنا للطاقة في عام ٢٠٣٠ والبالغ ٤٠٠٠٠ ميغاواط. ومن أجل بلوغ ذلك الهدف، بدأنا تشييد محطة روبر النووية لتوليد الكهرباء، وهي محطة توليد الكهرباء الأولى من نوعها في البلد.

وفي التطورات الأخيرة، أصدرت السلطة التنظيمية للطاقة الذرية في بنغلاديش ترخيصاً لموقع المشروع هذا العام، بعد إجراء استعراض مستفيض على مدى عام وتقييم جميع الوثائق التنظيمية المطلوبة، عملاً بالمبادئ التوجيهية ذات الصلة للوكالة. وقد اختير مفهوم مرجعي لتصميم مشروع محطة روبر النووية لتوليد الكهرباء، تمثيلاً مع مفهوم اختيار التصميم الأساسي الذي تنهض به الوكالة لبلد جديد.

وفي غضون ذلك، استعرضت بعثات متابعة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية مع الارتياح التقدم الملموس الذي أحرزته بنغلاديش، في ضوء التوصيات والاقتراحات المقدمة في عام ٢٠١١. وقد أعطت السلطات الأولية لتنظيم ومراقبة جميع جوانب السلامة والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية، وهي تركز على المعالجة المأمونة للنفايات، وسلامة النقل، وحماية المواد المشعة والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ.

وما فتئت الوكالة شريكاً رئيسياً لنا في تعزيز التطبيقات الآمنة والمأمونة للعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، عن طريق برامج التعاون التقني وتمثيلاً مع اتفاق التعاون الإقليمي. وقد تلقينا تعاوناً مستمراً من أجل تطوير القدرات في تطبيق العلوم والتقنيات النووية. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت بنغلاديش من إطار الاتفاق. ونأمل أن يستمر هذا الدعم من الوكالة في المستقبل، استجابة للاحتياجات والمطالب المتغيرة على أرض الواقع.

إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل العسكري الفاضح على بلادي سوريا عام ٢٠٠٧ ولم يدينا كذلك رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها وبالكشف والتحقق من مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية والمواد التي استخدمتها في تدمير وتلوين موقع دير الزور، آخذين بالاعتبار أن استمرار عدم تعاون إسرائيل مع متطلبات الوكالة واستمرارها في تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي رقابة دولية، وتجاهلها لجميع الدعوات الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، هو الأمر الذي يحل بمصادقية نظام عدم الانتشار ويهدد أمن واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، ويقوض عالمية المعاهدة، وهي كلها أمور بمنتهى الخطورة ومؤكدة وموثقة ومعروفة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكنا نتوقع من السيد المدير العام للوكالة أن يتطرق إليها في بيانه كبديهييات ومسلّمات بدلا من الالتفات إلى تعابير غير حاسمة وليست ذات دلالة مثل "من المرجح جدا" كما ورد في تقريره.

إن التزام الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة كان يقتضي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى وليس بعد ثمانية أشهر من هذا التدمير، والشيء نفسه ينطبق على إسرائيل أيضا التي لم تمتنع عن تزويد الوكالة بما لديها من معلومات فحسب، هذا إن صحت تلك المعلومات، بل قامت بعدوان عسكري موصوف على سيادة الأراضي السورية، متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة هي تركيا، الأمر لم تتعامل معه الوكالة وفقا لولايتها المناطة بها، ولم تتخذ الوكالة إجراءاتها الضرورية وفقا لمسؤولياتها وصلاحياتها بشأن خرق إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

وما زال البعض يكابر على حقيقة أن الخطر النووي الحقيقي الوحيد في منطقتنا يكمن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ولوسائل إيصال هذا السلاح إلى مناطق بعيدة جدا عن المنطقة حيث يصل مدى الصواريخ النووية الإسرائيلية إلى ٥٠٠٠ كيلومتر. وما زال البعض نفس البعض، يكابر على كل تلك الحقائق ويحلو لهم فتح جبهات وهمية لتشتيت الانتباه عن خطورة الواقع النووي الإسرائيلي على شعوب المنطقة وعلى شعوب العالم أجمع طالما أن مدى هذه الصواريخ القادة على حمل الأسلحة النووية الإسرائيلية هو ٥٠٠٠ كلم وأكثر. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لمن أعدت إسرائيل هذه الصواريخ النووية التي يصل مداها إلى ٥٠٠٠ كلم ؟

إن هذا التوجه غير التزيه وغير الموضوعي، يفضح زيف ادعاءاتهم بالحرص على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، حيث كان هؤلاء الأوروبيون أنفسهم مسؤولين منذ عقود عن تزويد إسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية التي مكنتها من امتلاك السلاح النووي ووسائل إيصاله، بما في ذلك الغواصات الألمانية المتطورة القادرة على حمل وإطلاق الصواريخ النووية - وهي طبعا الغواصات التي قدمت لإسرائيل - وعمل الأوروبيون بكل ما أوتوا من قوة على السعي عبثا لإخراج السلاح النووي الإسرائيلي من دائرة الاهتمام الرئيسية خلال أعمال

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ المعقودين في نيويورك، وكذلك عملوا على إفشال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ خدمة للتعمية على استمرار إسرائيل في امتلاك السلاح النووي على حساب أمن وسلامة شعوب المنطقة، وبما يثبت سياسات الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير.

حول مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة وطبيعة الوثائق الداعمة لها، آخذين بعين الاعتبار أنها قدمت من قبل دولة تتبّع أجندة سياسية معادية لمصالح بلادي سوريا كما تعرفون جميعاً، وآخذين في الاعتبار أيضاً سوابق في هذا الصدد تتعلق بالملف العراقي الكارثي والتضليلي الذي أدى لغزو العراق وتدمير بنيته التحتية ونشر الإرهاب فيه وفي المنطقة. ثم جاءت النتيجة بعد ذلك بسنوات في العام ٢٠٠٨ عندما تم دفن تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) في صندوق سري لن يفتح إلا بعد ٦٠ عاماً لأن التقرير خلص إلى القول أن اللجنة المذكورة لم تعثر على أسلحة دمار شامل في العراق

لقد تضمن تقرير المدير العام الأخير (انظر (A/71/322) استنتاجات غير حاسمة، مبنية على معلومات تنقصها المصداقية والشمول، كما أن تقييمه يتناقض بشكل واضح مع تقييم سلفه البرادعي. بما يثير علامات استفهام حول نزاهة تقرير المدير العام الحالي، تستلزم منه التوضيح.

من الواضح أن استمرار الخلط بين ما هو التزام قانوني لدولة عضو بموجب اتفاق الضمانات، وبين ما هو إجراءات طوعية للانضمام إلى البرتوكول الإضافي، هو أمر لا يستند إلى أي أساس قانوني ويشكل وسيلة أخرى من وسائل الضغط السياسي على بلادي.

ونحن نسأل الدول التي تعمل على تقديم غطاء للسلاح النووي الإسرائيلي، وكذلك نسأل المدير العام للوكالة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها، عما قاموا به من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والذي مرّ على اعتماده أكثر من ٣٠ عاماً؟ واسمحوا لي أن أقتبس ما طالب به مجلس الأمن آنذاك في الفقرة العاملة الخامسة من القرار المذكور:

ومن المفيد جداً أيها السادة أن أقرأ على مسامعكم فقرة وردت في مذكرات المدير العام السابق للوكالة الدولية، السيد محمد البرادعي، وهي الفقرة التي تظهر في الصفحتين ٢٢٨ و ٢٢٩ من تلك المذكرات التي جاءت تحت عنوان

زمن الخداع: الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر:

(تكلم بالإنكليزية)

”لا ريب أن أحد أعزب الأمثلة وأكثرها وضوحاً على النفاق النووي المتعدد الأوجه والأطراف يتمثل في قصف إسرائيل لمنشأة دير الزور في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وما أعقب ذلك الهجوم. فبعد ذلك مباشرة تقريباً بدأت التكهنات بأن في ذلك الموقع منشأة نووية. ونفت سوريا تلك الاتهامات. وقد التزمت إسرائيل والولايات المتحدة الصمت رسمياً من جانبهما، على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين قد صرحوا بتصريحات بشأن هذا الموضوع لوسائل الإعلام دون الإفصاح عن هويتهم. وكنت قد تكلمت بقوة موضحة أن أي دولة تتوفر لديها معلومات تشير إلى أن المنشأة التي تم قصفها منشأة نووية، فإنها ملزمة قانوناً بإبلاغ الوكالة عنها. ولكن لم تقدم لنا أي من الدول بلاغاً كهذا. ولم تتمكن على مدى الأسابيع الستة التي أعقبت القصف - وهي الفترة الأكثر حرجاً بالنسبة للكشف عما بداخل المرفق - من الحصول على أي صور شديدة الوضوح للمنشأة من السواتل التجارية“.

(تكلم بالعربية)

إن معظم ما تضمّنه استنتاج الوكالة خلال ولاية المدير العام الحالي، السيد أمانو، بشأن الموقع في دير الزور، استند على تلك الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات

التي يمكن أن تنقذ أرواحاً، بما في ذلك مصنعنا الجديد لإنتاج الموليبدنوم - ٩٩ على نطاق يسمح بالتصدير. ولدى بدء إنتاجه في عام ٢٠١٧، سيغطي من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من الطلب العالمي. وإنتاج أستراليا من المواد المشعة لا يزال يعتمد بالكامل على تقنية اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامه في الوقود النووي والأهداف النووية. ومحطة سينروك لمعالجة النفايات بطرق إبداعية والمقامة في نفس الموقع تثبت أهلية سينروك لتقييد حركة النفايات المشعة الناتجة عن الموليبدنوم - ٩٩ وغيرها من مجاري النفايات المشعة المتوسطة والعالية المستوى. وكان من دواعي سرورنا الترحيب بالمدير العام أمانو للموقع خلال زيارته الأخيرة لأستراليا.

وما فتئت أستراليا تشجع جميع البلدان على وضع وتنفيذ ضمانات فعالة، والشروع في تنفيذ البروتوكول الإضافي ما لم تكن قد فعلت ذلك. وستواصل أستراليا دعم التنفيذ الفعال للضمانات من خلال امتديات مثل شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ والبرنامج الأسترالي لدعم الضمانات. ونؤيد جهود الوكالة من أجل تحسين كفاءة نظام الضمانات وزيادة فعاليته.

وما زالت أستراليا تشعر بالقلق لعدم تمكن الوكالة من تنفيذ أي تدابير للتحقق في كوريا الشمالية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع رداً على التجربة النووية الخامسة التي أجرتها كوريا الشمالية في ٩ أيلول/سبتمبر. وقد انضمت أستراليا إلى ٤٩ دولة أخرى في تقديم القرار، ما يؤكد أن المجتمع الدولي يتخذ موقفاً حازماً ولن يتسامح إزاء التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية على السلام والاستقرار في منطقتنا. ومن الأهمية بمكان أن تتخلى كوريا الشمالية عن برامجها النووية والصاروخية، وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية لضمان إخلاء الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

تكلم بالإنكليزية

”يطلب من إسرائيل أن تضع فوراً منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

كان هذا الكلام الطارئ قبل ٣٠ عاماً ولم تنفذ إسرائيل منه أي شيء.

ختاماً، لقد أفرد المرجع المهم حول التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، والذي يصدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي المعروف اختصاراً باسم SIPRI أفرد فصلاً كاملاً لما أسماه ”القوى النووية الإسرائيلية“ ولم يفرد أي فصل أو فقرة أو سطر أو كلمة عن شيء اسمه البرنامج النووي السوري مثلاً. وأنا أكرر دعوتي من على هذا المنبر للسيد المدير العام للوكالة الدولية إلى قراءة هذا الفصل واستخلاص العبر منه، والتعامل فوراً وبحسم مع السلاح النووي الإسرائيلي الذي يهدد أمن وحياة وسلامة شعوب دول المنطقة جميعاً، وذلك تنفيذاً لقرارات الوكالة نفسها ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالسلاح النووي الإسرائيلي.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تثني أستراليا على المدير العام، السيد أمانو، لتقريره بشأن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٥ (انظر A/71/322)، ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/71/L.35. وقد امتدت أنشطة الوكالة لتشمل الأمان النووي والأمن والضمانات، وأنشطتها الأخرى التي لا تقل أهمية وتندرج تحت شعار الذرة من أجل السلام والتنمية الذي أطلقه المدير العام.

وأستراليا مؤيد قوي وملتزم ببرنامج التعاون التقني للوكالة. وتقدم أستراليا أيضاً مساهمات عينية ومن خارج الميزانية لعمل الوكالة الدولية بشكل منتظم، بما في ذلك في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية. وتقوم أستراليا بدور فاعل في المساعدة في تأمين الإمدادات العالمية من المواد المشعة

إنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية. ولا بد من احترام هذا الحق تماماً وممارسته في امتثال كامل للالتزامات في مجال عدم الانتشار وبما يتفق مع معايير الوكالة البعيدة المدى للسلامة والأمان. ومن خلال أنشطة التحقق، تؤدي الوكالة دوراً أساسياً في الحفاظ على السلم والأمن في العالم بنظامها للضمانات الشاملة، وهو الأساس لنظام عدم الانتشار.

وتسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نظام ضماناتها إلى طمأنة الدول الأعضاء حيال الاستخدام السلمي للأنشطة النووية التي تشملها اتفاقات الضمانات. كما يرحب المغرب بمختلف أنشطة الوكالة لمنع الانتشار، مثل مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة، الذي يهدف إلى كفالة الإمداد بالوقود النووي.

والمغرب، الذي هو طرف في معاهدة عدم الانتشار منذ عام ١٩٧٠ والذي لديه اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي نافذان منذ عامي ١٩٧٥ و ٢٠١١ على التوالي، يحترم التزاماته بعدم الانتشار ويتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة في هذا الصدد. ويدعو المغرب إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. وفي هذا السياق، يأسف المغرب، بوصفه دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن تنفيذ القرار المتعلق بنظام ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط لم يحرز تقدماً في السنوات الأخيرة.

ويأسف المغرب، بوصفه دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن تنفيذ قرار الوكالة بشأن تنفيذ ضماناتها في الشرق الأوسط لم يشهد أي تقدم منذ سنوات عديدة. وتأسف المملكة للجمود في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في

أخيراً، تعرب أستراليا عن تقديرها لعمل المدير العام وموظفيه في مجال الرصد والتحقق من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفق بشأنها الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وجمهورية إيران الإسلامية.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر سعادة السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه، وأثنى على عمله في رئاسة وكالة. والتقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/71/322) يدل على العمل الذي تقوم به الوكالة دعماً لأعضائها وإسهامها المتزايد في السلم والأمن من خلال مبادراتها.

وتغتتم المغرب هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى دعمها للمبادرة التي توخاها الحدث الجانبي للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة - المعنونة الذرة من أجل السلام والتنمية: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ - بما يسمح للبلدان النامية بالانتفاع من إسهام الطاقة الذرية في مجالات ذات أهمية استراتيجية للتنمية المستدامة. تلك أداة هامة لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وترحب المغرب باستعداد الوكالة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن مشاركتها في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في مراكش، التي ساعدت وكالة على النهوض بدورها في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فقد استطاعت الوكالة الدولية بيان كيف يمكن للطاقة النووية أن تكون بمثابة تكنولوجيا حيوية الأهمية للتخفيف من آثار تغير المناخ.

وتولي المغرب أهمية خاصة للحق الثابت للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتطوير البحوث بشأن

النوويين للعامين ٢٠١٥-٢٠١٦، قد أثبت التزامه وإسهامه تجاه بناء القدرات في البلدان الأفريقية، ولا سيما من خلال تنظيم العديد من الدورات التدريبية والزيارات العلمية، التي استفاد منها ١٩ بلدا أفريقيا.

ويرحب المغرب بمساهمة الوكالة في الأمن والأمن النوويين، مع القول إن المسؤولية الرئيسية عن الأمن في دولة ما تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق تلك الدولة نفسها. والمعايير التي تضعها الوكالة والمساعدات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء تساعدان هذه الدول على تحسين هياكلها الأساسية للاستخدام الآمن للطاقة النووية. وبالمثل، فإن الجهود التي تبذلها الوكالة في تنفيذ خططها للأمن النووي ٢٠١٤-٢٠١٧، ومبادراتها المختلفة من أجل تعزيز الأمن النووي كانت موضع ترحيب في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي، الذي انعقد في فيينا بتاريخ ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر.

ويتعاون المغرب تعاوننا مثمرا مع الوكالة في تلك المجالات أيضا، ويحظى بالدعم القيم من الوكالة لتنفيذ قوانينه وأنظمتها، ولا سيما القانون المتعلق بالأمن النووي والإشعاعي، وإنشاء الوكالة المغربية للسلامة والأمن النوويين والإشعاعيين. وفي هذا السياق، يرحب المغرب بالنتائج القاطعة التي ترد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وهو التقرير الذي جرى إعداده في المغرب خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مما أدى إلى تقييم شامل للقدرات النووية الوطنية الضرورية لبرنامج الطاقة النووية. وأكرر شكر المغرب للوكالة على دعمها في تنفيذ التوصيات التي صدرت في نهاية تلك الزيارة.

ويشارك المغرب في المبادرات التي تعزز الأمن النووي، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومؤتمرات قمة الأمن النووي. فتلك المبادرات هي بمثابة إطار لتعزيز السياسي والتشجيع على تبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية، الأمر

الشرق الأوسط، ولفشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، الذي لم يتمكن من الاتفاق على تدابير محددة تتعلق بالشرق الأوسط. علاوة على ذلك، يدعو المغرب إلى تكثيف الجهود التي تفضي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال عملية لتزع السلاح النووي تكون شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها باعتبارها الضمانة النهائية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية، وعدم حصول جهات من غير الدول على تلك الأسلحة، ولا سيما الجماعات الإرهابية.

ويرحب المغرب بالشراكة المثالية التي يقيمها مع الوكالة، الأمر الذي أدى إلى هياكل أساسية وقدرات بشرية مكنت المغرب من التمتع بفوائد الاستخدام النووي في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة، والصحة، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة، والتغذية. وزيارة المدير العام إلى المغرب في عام ٢٠١٤ وزيارة نائب المدير العام للتعاون التقني في عام ٢٠١٥ قد وفرتا زحما إضافيا للتعاون المثمر بين الوكالة والمملكة. وبفضل دعم الوكالة، باتت للمغرب خبرات وطنية في مختلف المجالات، بما في ذلك إدارة الموارد المائية، كما يشهد على ذلك المركز الوطني للطاقة والتكنولوجيا النوويتين، وهو مركز للتعاون مع الوكالة من أجل إدارة الموارد المائية.

والمغرب هو أيضا جهة إقليمية رئيسية في مجال التعاون التقني، ولا سيما في أفريقيا. ويستضيف المغرب أربعة مراكز امتياز إقليمية في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. وبفضل الدعم العلمي والتقني من الوكالة، فإن هذه المراكز تتيح لنا تعزيز القدرات وتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي في مجالات التدريب على الحماية من الإشعاع، والبحوث المتعلقة بالسرطان، والتغذية، وإدارة الموارد المائية. والمغرب، بوصفه رئيسا للاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا

حالات الطوارئ الإشعاعية، وتعزيز الاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي تنويه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتعاوننا المشترك من خلال الاصدار الثالث عشر حول دورة الدراسات العليا بين ماليزيا والوكالة للوقاية من الإشعاع والاستخدام الآمن لمصادر الإشعاع. كما يتطلع وفدي إلى تلقي تقارير منتظمة عن الجوانب ذات الأولوية والمسائل الناشئة حول السلامة النووية في اجتماعات المجلس المقبلة خلال عام ٢٠١٧ بخصوص تقرير المدير العام للوكالة عن التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل والنفايات، والبناء على خطة العمل المتعلقة بالأمان النووي.

وما فتئت ماليزيا تؤمن دائما، وهي تود أن تكرر ذلك، بالدور المركزي للوكالة في الهيكل الدولي للأمان النووي. ودور الوكالة هام باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها القدرة على معالجة الجوانب السياسية والتقنية والتنظيمية للأمان النووي. لذلك، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن التعاون المشترك مع الوكالة، بغية كفالة أن تتماشى الأنشطة ذات الصلة بالأمن النووي مع المعايير الدولية.

ويظل إسهام الأمن النووي تجاه الهدف الأكبر المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين في غاية الأهمية. إن بدء نفاذ التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في ٨ أيار/مايو والاحتتام الناجح للمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالأمن النووي الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، هما ثمرة جهودنا المستمرة في هذا الصدد. ويجسد المؤتمر بوضوح الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تيسير التعاون الدولي بشأن تعزيز الأمن النووي في إطار خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويعيد المؤتمر تأكيد مسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء

الذي يشكل استكمالا للجهود المتعددة الأطراف. وأشد على أهمية دور الوكالة بوصفها المنسقة للتعاون الدولي، على النحو الذي ترمي إليه مبادرتها وبيئته الإعلان الوزاري المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن التقرير السنوي للوكالة (انظر A/71/322)، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن موضوع "الذرة من أجل السلام والتنمية" يشهد تماما على الدور المركزي للوكالة في تعزيز العالمية والسلامة والأمن للاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية. والدعم والتعاون المستمران من جانب الوكالة في مختلف الميادين أمران لا غنى عنهما، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تقييها أكثر صوب تحقيق أهدافها وأولوياتها الإنمائية.

وتشعر ماليزيا بالتقدير إزاء المساعدة التي تقدمها الوكالة في مجال التكنولوجيا النووية، وتحديدًا خدمات تقييم الطاقة، بما في ذلك دراسات التخطيط المتعلقة بالطاقة. فتلك الدراسات تواصل بناء قدرات الدول الأعضاء على إجراء تقييمات لنظام الطاقة النووية، وفقا لمنهجية المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية التابعة للوكالة.

وتدرك ماليزيا أيضا المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال التعاون المشترك في تحسين إطار الأمان النووي وتعزيزه. ونعتقد أن التعاون المشترك عملية مستمرة، وهو جهد لتحسين الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل والنفايات. ونحن نقدر المساعدة والدعم اللذين تقدمهما الوكالة إلى ماليزيا في مجالات البحوث المتعلقة بسلامة المفاعلات، وتوطيد الرصد البيئي في

بذلك، تيسير عمل الوكالة من خلال توفير الدعم والمساندة اللذين تستحقهما. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، شاركنا في تقديم مشروع القرار A/71/L.35 بشأن تقرير الوكالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

عن صون وتعزيز تدابير الأمن النووي الفعال، وفقا لالتزاماتها الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى صياغة خطة الأمن النووي المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

ويواصل وفد بلدي إيلاء الأهمية لأنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة. وترمي تلك الأنشطة إلى تيسير تنفيذ التزامات الضمانات التي تعهدت بها الدول الأعضاء، من خلال أنشطة بناء القدرات التي يتم تنفيذها عبر إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء. وتؤدي هذه الجهود، دون شك، دورا حاسما في الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي، وفي الدور المركزي للوكالة في جميع أنحاء العالم المتمثل في تعزيز الاستخدام السلمي والأمن للتكنولوجيات النووية. ومن أجل ضمان تحقيق الوكالة لأهدافها المقررة بموجب المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة، تشدد ماليزيا بقوة على ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء بالنظر في أنشطة وبرامج المنظمة وأن توليها أولوية متساوية، لا سيما ما يتعلق منها بالأنشطة الترويجية.

أما فيما يتعلق ببرنامج التعاون الفني، التابع للوكالة، فلا تزال ماليزيا ملتزمة التزاما راسخا بدعم هذا الإطار الهام ودوره الرئيسي باعتباره محركا للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. نحن نرى أنه ينبغي تخصيص موارد كافية لبرنامج الوكالة للتعاون الفني للتأكد من أن جميع الأنشطة المرسومة يمكن تنفيذها بفعالية. وبالتالي، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة جماعية وبشكل كامل وفي الوقت المناسب من أجل كفالة توفير موارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها للوكالة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعم ماليزيا المستمر للعمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما زلنا نأمل أن تواصل الدول الأعضاء التي لديها القدرة على القيام